

Distr.: General
5 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة
في تيمور - ليشتي

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - نظرة عامة
٦	باء - تنفيذ الميزانية
٩	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٠	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٠	هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

** أعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240413 190413 12-63015 (A)



١٠	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج .
٧٥	ثالثا - أداء الموارد
٧٥	ألف - الموارد المالية
٧٦	باء - موجز المعلومات المتعلقة بإعادة توزيع الاعتمادات بين الفئات
٧٧	جيم - نمط الإنفاق الشهري.
٧٨	دال - إيرادات وتسويات أخرى
٧٨	هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٧٩	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية.
٧٩	رابعا - تحليل الفروق.
٨٤	خامسا - المركز المالي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.
٨٦	سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بهدف البعثة، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي تم تجميعها حسب العناصر، وهي العملية السياسية، وقطاع الأمن وسيادة القانون، والحوكمة والعدالة، والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية، والدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة على الأهداف العامة لولايتها، ولا سيما توطيد الأمن والاستقرار في دولة تيمور - ليشتي المستقلة. ووفرت البعثة الدعم للسلطات الوطنية في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجرائها، ودعمت الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، ووفرت المساعدة للمؤسسات الأمنية والدعم لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية. وعملت البعثة أيضا على تنفيذ خطة انسحابها التدريجي النهائي، وفقا لخطة التنفيذ المشتركة التي وافقت عليها حكومة تيمور - ليشتي.

وحققت البعثة غالبية الإنجازات المقررة التي ترد تفاصيل بشأنها في هذا التقرير.

وبلغت نفقات البعثة ما مقداره ١٩٢,٣ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل تنفيذ الميزانية بمعدل ٩٨,١ في المائة مقارنة بنفقات قدرها ١٩٠,١ مليون دولار لمعدل تنفيذ قدره ٩٢,٢ في المائة في فترة الـ ٢٠١١/٢٠١٠ السابقة.

وتجاوزت النفقات مخصصات مجموعة الموظفين المدنيين بمبلغ ٤,٨ ملايين دولار، قابله، بل تجاوزه، الرصيد غير المنفق تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤,٨ ملايين دولار) والتكاليف التشغيلية (٤,٧ ملايين دولار). وتعزى النفقات الزائدة في إطار نفقات الموظفين المدنيين إلى تسجيل معدل شواغر دون المعدل المدرج في الميزانية ومضاعف تسوية مقر أعلى مما هو مدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين وزيادة في الاحتياجات بالنسبة للموظفين الوطنيين نتيجة تنقيح جدول المرتبات وتنفيذ عملية تصنيف الوظائف. ويعزى الرصيد غير المنفق المتصل بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساسا إلى انخفاض مستوى نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة. ويعزى الرصيد غير المنفق المتصل بالنفقات التشغيلية أساسا إلى عدم تكبد تكاليف إبرام عقود لطلاء الطائرات العمودية ونقلها إلى منطقة البعثة وإعادتها منها نظرا لتجديد عقود شركات النقل الجاري التعامل معها وإدخال تغييرات على تشكيلة أسطول الطائرات الثابتة الجناحين.

وانخفضت مستويات شغل الوظائف شهريا مقارنة بالفترة السابقة، مما يعزى أساسا إلى تخفيض قوام البعثة المتوقع، وذلك في ما عدا ما يخص متطوعي الأمم المتحدة اللازمين لإجراء الانتخابات وارتفاع معدل شغل الوظائف بالنسبة للموظفين الدوليين.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

الفرقة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥ ٨٤٩,٤	٥١ ٠٥٥,٢	٤ ٧٩٤,٢	٨,٦
الموظفون المدنيون	٩٠ ٢٦٢,١	٩٨ ٦٥٣,٩	(٨ ٣٩١,٨)	(٩,٣)
التكاليف التشغيلية	٤٩ ٩٦٦,٠	٤٢ ٦١١,١	٧ ٣٥٤,٩	١٤,٧
إجمالي الاحتياجات	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٩٢ ٣٢٠,٢	٣ ٧٥٧,٣	١,٩
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ١٧٤,٠	٩ ٠٠٥,٦	١٦٨,٤	١,٨
صافي الاحتياجات	١٨٦ ٩٠٣,٥	١٨٣ ٣١٤,٦	٣ ٥٨٨,٩	١,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٩٢ ٣٢٠,٢	٣ ٧٥٧,٣	١,٩

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفرقة	المعتمدة ^(أ)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٣	٢,٩
الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٧٩٠	٧٢١	٨,٧
وحدات الشرطة المشكّلة	٤٩٠	٤٨٩	٠,٢
الموظفون الدوليون	٤٢١	٣٨٠	٩,٧
الموظفون الوطنيون	١ ٠١١	٨٧٦	١٣,٣
متطوعو الأمم المتحدة ^(ج)	٢٧٩	٢٣٧	١٥,١
الوظائف المؤقتة ^(د)			
الموظفون الدوليون	٧	٤	٤٢,٩
الموظفون الوطنيون	١٠	٣	٧٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-

(أ) تمثل القوام الأقصى المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) تشمل ٦٨ متطوعاً إضافياً من متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ (A/65/746)، وبلغ إجماليها ٨٠٠ ٧٤٤ ١٩٦ دولار (صافيها ٨٠٠ ٥٧٠ ١٨٧ دولار). وتضمنت الاعتمادات اللازمة لـ ٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٤٩٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٢٨ موظفا دوليا (منهم ٧ في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و ١٠٢١ موظفا وطنيا (منهم ١٠ في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و ٢١١ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٤١ من تقريرها المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ (A/65/734/Add.6)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٧٤٤ ١٩٦ دولار لتغطية تكاليف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٥/٢٩٧، مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٧٧٥ ١٩٦ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٠٣ ١٨٦ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد قسم مجموع المبلغ على الدول الأعضاء كأفضية مقررة.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - نظرة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦) ومددها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ١٩٦٩ (٢٠١١) و ٢٠٣٧ (٢٠١٢).

٥ - وتتمثل ولاية البعثة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو توحيد الأمن والاستقرار في دولة تيمور - ليشتي المستقلة.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في عدد من الإنجازات بتحقيق ما يتصل بذلك من نواتج رئيسية مبينة في الأطر الواردة في الفرع واو أدناه والجمعة وفقا للهيكل الإداري للبعثة تحت العناصر التالية: العملية السياسية؛

وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة؛ والعدالة؛ التنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي قياساً إلى ما تقرر من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المحددة في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويتضمن تقرير الأداء بوجه خاص مقارنة بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، ومقارنة بين النواتج التي أُنجزت فعلاً والنواتج المقررة.

٨ - وواصلت الحكومة والبعثة وأصحاب المصلحة الآخرون التعاون وإحراز مزيد من التقدم بشأن العملية الانتقالية بالاستناد إلى الخطة الانتقالية المشتركة التي وقعها الرئيس ورئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وحددت الخطة الأولويات والأهداف المتفق عليها مع البعثة في ضوء انسحابها المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. كما تضمنت تفاصيل بشأن الطريقة التي يمكن بها للبعثة إكمال الأنشطة أو تسليمها إلى الشركاء بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومثلت الخطة الانتقالية أساساً لخطة انسحاب البعثة، ويتوقع أن يبدأ تقليص عدد الأنشطة والموظفين والأصول تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

باء - تنفيذ الميزانية

٩ - ركزت أنشطة البعثة على مساعدة السلطات الوطنية لتيemor - ليشتي في تعزيز المكاسب المحققة في مجالي السلام والديمقراطية. وبذلت البعثة مساعيها الحميدة ووفرت المشورة لفائدة جميع الأطراف في تيemor - ليشتي، لا سيما القادة السياسيين، فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمنية بهدف دعم عملية تعزيز ثقافة الديمقراطية الشاملة والتشاركية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

١٠ - وانصب التركيز في عمل البعثة أساساً على دعم السلطات الوطنية في التحضير للانتخابات الوطنية وإجرائها. وركزت الجهود على المشاركة البناءة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العمليات الانتخابية، ولا سيما على النساء والشباب والناخبين الذين سيصوتون لأول مرة. ووفرت البعثة، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، المساعدة التقنية إلى هيئات إدارة الانتخابات الوطنية. كما وفر الدعم على المستوى اللوجستي وفي مجال الاتصالات، حسب

طلب الحكومة. وأجريت الانتخابات الرئاسية في ١٧ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والانتخابات البرلمانية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١١ - وركزت البعثة في مساعيها الحميدة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٢ - وتمشيا مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية والخطة الإنمائية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة (شرطة الأمم المتحدة)، قدم أفراد شرطة الأمم المتحدة المشورة والتدريب إلى نظرائهم الوطنيين من أجل مواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية وتزويدها بالدعم العملي. وواصلت البعثة رصد البيئة الأمنية، لا سيما في المناطق الحدودية، من خلال فريق الاتصال العسكري التابع لها الذي كان على اتصال مستمر بقوات دفاع تيمور - ليشتي والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

١٣ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم لتطوير قطاع الأمن، وفرت البعثة المشورة التقنية الرامية إلى مساعدة مؤسسات قطاع الأمن من خلال تعزيز آليات الإشراف والمساءلة المدنية وإلى تدعيم الإطار القانوني وقدرة المؤسسات.

١٤ - وقامت البعثة برصد المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبلاغ عنها والدعوة بشأنها، فضلا عن الترويج لتعميم مراعاة حقوق الإنسان. كما ساعد الخبراء في مجال حقوق الإنسان في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجالات العنف الجنسي والجنساني والمساءلة والعدالة الانتقالية وحماية الفئات الضعيفة.

١٥ - وأجرى فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة تحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة المرتكبة في تيمور - ليشتي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وزود مكتب المدعي العام بجميع المواد والوثائق اللازمة للبت في تلك القضايا وفقا للقانون.

١٦ - وعملت البعثة مع مؤسسات وطنية وجهات فاعلة رئيسية من المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل دعم الحكم الرشيد والعمليات الديمقراطية الشفافة والشاملة وتعزيز المساءلة. وواصلت البعثة الاضطلاع بدورها الاستشاري في قطاع العدل بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والأوساط الدبلوماسية ومجتمع المانحين، لا سيما فيما يتعلق بالعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث والإصلاحات. وفي مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، انصب تركيز البعثة على تقديم المشورة والمساعدة على المستوى التقني ومستوى السياسة العامة إلى المؤسسات الوطنية الرئيسية، وبصفة خاصة البرلمان الوطني ووزارة المالية. وعملت البعثة بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع الشركاء الإنمائيين

الرئيسيين للحكومة من أجل كفالة معالجة المجالات التي تؤثر على السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، مثل عمالة الشباب والمساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية والإدارة الاقتصادية والتنمية المالية. وفي أعقاب إطلاق الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) في تموز/يوليه ٢٠١١، عملت البعثة عن كثب مع الحكومة والبنك الدولي لوضع إطار للتنفيذ وآلية للتنسيق بين الجهات المانحة للاستعاضة عن برنامج الأولويات الوطنية السنوي.

١٧ - ودعمت البعثة الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء القدرة على التأهب للكوارث والتصدي لها، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء الدوليين.

١٨ - وبلغ مجموع النفقات اللازمة لاستمرار البعثة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ما إجماليه ٢٠٠ ٣٢٠ ١٩٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣١٤ ١٨٣ دولار) مقارنة بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٠٧٧ ١٩٦ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٠٣ ١٨٦ دولار) جرى اعتماده بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٩٧. وحققت البعثة معدل تنفيذ قدره ٩٨ في المائة من حيث الاستخدام الإجمالي للموارد.

١٩ - وقد تأثرت افتراضات الميزانية التي وضعت عند تحديد الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بعدد من العوامل غير المنظورة طوال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وهو ما أثر بدوره على مجمل الأداء المالي. وإن معدل الشواغر البالغ ٨,٧ في المائة بالنسبة لأفراد شرطة الأمم المتحدة مقارنة بمعدل الشواغر البالغ صفر في المائة المدرج في الميزانية قد نشأ عنه رصيد غير مستخدم في إطار فئة الإنفاق المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢٠ - وكانت تكاليف الموظفين المدنيين أعلى مما هو مدرج في الميزانية نظرا لارتفاع المعدل الفعلي لشغل الوظائف وارتفاع مضاعف تسوية المقر بالنسبة للموظفين الدوليين، فضلا عن الزيادة في الاحتياجات الخاصة بالموظفين الوطنيين الناشئة عن تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١١ (وهو الجدول الذي أقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعد الانتهاء من إعداد الميزانية) وعن عملية تصنيف الوظائف، مما أدى إلى رفع رتب وظائف ٢٢٤ موظفا وطنيا. وقد أسهمت الحاجة إلى ٦٨ متطوعا إضافيا من متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات الوطنية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في زيادة الاحتياجات في إطار مجموعة الموظفين المدنيين.

٢١ - وكانت التكاليف التشغيلية دون ما هو مدرج في الميزانية، مما يعزى أساسا إلى عدم تكبد تكاليف لطلاء الطائرات العمودية ونقلها إلى منطقة البعثة وإعادةها منها حيث أن العقود منحت لشركات النقل التي يجري التعامل معها؛ واستخدام القدرات الداخلية لتوفير التدريب بتكلفة أقل؛ والرصد الدقيق لاحتياجات السفر وتبدي الاحتياجات المتصلة بمشتريات وخدمات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقابل الانخفاض الإجمالي في التكاليف التشغيلية جزئياً ارتفاعاً في أسعار الوقود. ويرد تفسير للفروق في الفرع الرابع من هذا التقرير.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٢ - قدمت البعثة إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لها دعماً إدارياً ولوجستياً وأمنياً يتسم بالفعالية والكفاءة. وتم الإبقاء على أربعة مراكز إقليمية وثمانية مكاتب للشرطة في المقاطعات الفرعية، فضلاً عن عمليات الدعم المضطلع بها في مقر الشرطة في ١٣ مقاطعة.

٢٣ - وواصلت البعثة بذل الجهود لبناء قدرات الموظفين الوطنيين. ووفر التدريب لعدد أكبر من الموظفين الوطنيين من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية المتصلة بالارتقاء بالمهارات من أجل تيسير إدماج الموظفين الوطنيين في قطاع الخدمة العامة أو القطاع التجاري بعد تصفية البعثة. وتمثل هذه المبادرة إحدى ركائز الاستراتيجية الانتقالية العامة.

٢٤ - واستقدمت البعثة موظفاً معنياً بالبيئة للحد من التأثير السلبي التي تحدثه على البيئة. وتشمل مبادرات الخضرة الإبقاء على ضبط درجة الحرارة في المكاتب واتخاذ تدابير أخرى للحد من استهلاك وقود المولدات الكهربائية؛ والطباعة على وجهي الورقة وإعادة تدوير الورق المستعمل، مما يخفف من الاحتياجات من القرطاسية؛ وإعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت البعثة المكاسب المقررة التي تنتج عن زيادة الكفاءة فيما يتعلق بالحد من استهلاك وقود المولدات الكهربائية من خلال ضبط استخدام أجهزة تكييف الهواء عند مستوى ٢٤ درجة مئوية وإطفاء الأنوار وإقفال الحواسيب الشخصية بعد ساعات العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج جزيرة أتاورو في خط الطيران إلى باوكاو بدلاً من أويكوسي أدى إلى خفض ساعات الطيران بالنسبة لطائرات الهليكوبتر. وتُوفّر رحلات جوية مستأجرة بصورة منتظمة أسبوعياً على أساس الطلب ويشجع الموظفون على استخدامها عند التخطيط لسفرهم إلى الميدان. وإن اللجوء إلى طلبات التوقف المطول المقترن بتعديل جداول الرحلات الجوية المنتظمة بدلاً من تقديم طلبات مستقلة لرحلات جوية خاصة قد أدى إلى تحقيق وفورات بقيمة ٥٠ ساعة من ساعات الطيران المقررة ووفورات في الوقود. وتُحدد شهادات التأهيل بالنسبة لمواقع هبوط الطائرات بناءً على الطلب وبصورة أساسية بالنسبة لمواقع هبوط طائرات الهليكوبتر غير تلك التي تم تعهدها خلال الفترة السابقة بسبب الاحتياجات المتصلة بالدعم الانتخابي. وقد جمد تشغيل مواقع الهبوط البالغ عددها ٦٩ موقعاً المحددة خلال الفترة السابقة والتي يجري مسحها كل ثلاثة

أشهر من جراء انخفاض الطلب، مما أدى إلى تحقيق وفورات في ساعات الطيران المقررة وفي الوقود. ونشرت البعثة ٢٩ محطة توصيل للحواشيب المحمولة لفائدة الأفرقة المعنية بالانتخابات في جميع أنحاء البعثة، مما أدى إلى الاستغناء عن ٢٨ حاسوباً مكتبياً.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٦ - ثمة صعوبة في التعاون الإقليمي مع بعثات حفظ السلام الأخرى بسبب موقع البعثة. إلا أن البعثة واصلت إقامة علاقات قوية مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للحصول على خدمات النقل وغيرها من الخدمات. وساعدت البعثة أيضاً كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة في مجال بناء القدرات على أساس رد التكاليف، حسب الاقتضاء.

هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٢٧ - واصلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتباع نهج موحد لمنظومة الأمم المتحدة مع فريق الأمم المتحدة القطري. بموجب الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وقد شكّلت أفرقة عاملة للتنسيق واتخاذ القرارات بصورة مشتركة في جميع المجالات الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل الحوكمة الديمقراطية، والعدالة، والمسائل الجنسانية، والمساعدة الإنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومما يزيد من تعزيز التكامل والتنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة وجود نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يشغل أيضاً منصب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وعقد اجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة والهياكل المواضيعية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت البعثة في دعم عمليات التنسيق بين الشركاء في التنمية والحكومة والمواءمة بين أولويات الجانبين، مثل برامج الأولويات الوطنية، و/أو الآليات التي ستنشأ في إطار تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة (٢٠١٠-٢٠٣٠).

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: العملية السياسية

٢٨ - تركزت أنشطة البعثة على تقديم المساعدة إلى الرئيس والحكومة والبرلمان والسلطات الأخرى في تيمور - ليشتي من أجل توطيد الديمقراطية عن طريق بذل المساعي الحميدة من أجل تعزيز الاستقرار الطويل الأجل دعماً للسياسات الحكومية. وقدمت البعثة الدعم إلى جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، ولا سيما الزعماء السياسيين، من أجل التعاون في معالجة القضايا السياسية والأمنية التي يواجهها البلد. وتحقيقاً لتلك الغاية، قدمت البعثة المساعدة عن

طريق بذل المساعي الحميدة فيما يتصل بتعزيز ثقافة الديمقراطية الشاملة والتشاركية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كأساس ضروري لتحقيق الاستقرار والازدهار في تيمور - ليشتي. وإضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة على تهيئة الظروف اللازمة لكي يعمل البرلمان والحكومة والرئيس في شراكة مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات السكان بطريقة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. وروعى في تلك الأنشطة مساهمات المرأة التيمورية التي تعبر عن الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

٢٩ - وتركز الكثير من عمل البعثة، خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، على الانتخابات الوطنية الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢، لأن بيئة ما بعد الانتخابات والانتقال السلمي في فترة ما بعد الانتخابات إلى حكومة جديدة بعد الانتخابات يدل على أن تيمور - ليشتي ماضية على طريق الاستقرار الطويل الأجل. وتركز جهود المساعي الحميدة على المشاركة البناءة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العمليات الانتخابية.

٣٠ - ودعمت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني. وشجعت البعثة على تحسين التوازن بين الجنسين في الخدمة العامة، ومشاركة المرأة في العملية السياسية على جميع المستويات.

الإنجاز المتوقع ١-١: توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إجراء انتخابات وطنية حرة ومنصفة في مناخ آمني يسوده الهدوء، وإسفارها عن نتائج يقبلها الجمهور على نطاق واسع	أُنجز. قبلت جميع الأحزاب السياسية النتائج. وأصدرت مجموعات المراقبين الدوليين أحكاماً إيجابية بشأن العملية الانتخابية
وضع البرلمان الوطني لتشريعات تشتمل على منظورات جنسانية، بما في ذلك في الميزانية السنوية والميزانيات التكميلية، والقوانين ذات الصلة بالأمن القومي والتشريعات الفرعية المتصلة بها، والتشريعات الفرعية ذات الصلة بقانون مكافحة العنف العائلي، وقوانين ولوائح الصحة والتعليم، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر. وسيتم صياغة التشريعات من خلال مناقشات بناءة بين أعضاء البرلمان، وكذلك من خلال عملية مشاورات عامة مع	أُنجز. وضعت قوانين من خلال مناقشة بناءة في إطار البرلمان وأثناء المشاورات العامة. وفي حين أُنجرت صياغة قانون المساواة بين الجنسين، فقد يلزم تنقيح القانون في ضوء القوانين واللوائح الجديدة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

المجتمع المدني والمنظمات النسائية

أنجز. دعت الحكومة ممثلي المجتمع المدني وجميع الأحزاب السياسية لإجراء مشاورات خلال وضع السياسات التشريعية. ويعد وضع قوانين الأراضي مثالا من أمثلة التعاون. وتستند ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ المقررة في الربع الأخير من عام ٢٠١١ إلى الخطة الوطنية الإنمائية الاستراتيجية التي تستند بدورها إلى المشاورات الجارية في كل من المقاطعات الفرعية. وتشاورت الحكومة أيضا مع مجموعات قدامى المحاربين بشأن تنفيذ التشريعات ذات الصلة بهم

وضع الحكومة للسياسات بالتشاور مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية (بما في ذلك المعارضة) والمجتمعات المحلية

أنجز. كان هناك عدد منخفض جدا من الحوادث الأمنية ذات الدوافع السياسية التي وقعت أثناء فترة الحملة الانتخابية. وقبلت الأطراف نتائج الانتخابات والحكومة الجديدة

تعامل الأحزاب السياسية مع الخلافات السياسية في إطار منابر وعمليات تتم الموافقة عليها بصورة ديمقراطية

أنجز. أظهر رصد وسائل الإعلام زيادة في دقة الإبلاغ عن الخدمات الحكومية وتثقيف الناخبين وأهميته وتوازنه. وتعزز تثقيف الناخبين والتربية المدنية في فترة ما قبل الانتخابات الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

تعزيز قدرة وسائل البث الإعلامي والإعلام المطبوع، مما يساهم في زيادة الوعي العام بسياسات الحكومة والخدمات التي تقدمها، وتعزيز التربية الوطنية وتثقيف الناخبين

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أنجزت أنشطة المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام على النحو المقرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقدت ستة اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية، واجتماع مع ممثلات الأحزاب السياسية. ولم تُعقد اجتماعات مع ممثلات الأحزاب السياسية على أساس ربع سنوي على النحو المقرر؛ غير أن وحدة الشؤون الجنسانية بالبعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عملتا مع النساء في الأحزاب السياسية على زيادة القدرات ووضع برنامج مراعاة للاعتبارات

نعم

تقديم المشورة وخدمات المساعي الحميدة إلى الأحزاب السياسية من خلال عقد اجتماعات منتظمة لتسهيل العملية الانتخابية وتسوية النزاعات، وذلك بطرق من بينها عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع جميع ممثلي الأحزاب السياسية واجتماعات ربع سنوية مع ممثلات الأحزاب السياسية، واجتماعات مخصصة تلبية للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الجنسانية في إطار التحضير للانتخابات	
أنجزت أنشطة المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام على النحو المقرر: عقد ٢٥ اجتماعاً مع رئيس الجمهورية، و ٥ اجتماعات مع رئيس البرلمان الوطني، و ١٣ اجتماعاً مع رئيس الوزراء، و ١٧ اجتماعاً مع زعيم المعارضة	نعم إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في إطار تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي
أجريت زيارات منتظمة إلى المقاطعات، وتم الاتصال مع هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية وقوات الأمن والجهات السياسية الفاعلة الأخرى. وأجرى نائباً الممثل الخاص للأمين العام زيارات منفصلة للمقاطعات قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جميع المقاطعات الثلاث عشر، مع التركيز على استعداد السلطات الوطنية للانتخابات وعلى الترتيبات الأمنية	نعم رصد وتحليل جميع مراحل العمليات الانتخابية، بما في ذلك عن طريق جميع المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة وفريق الأمم المتحدة لدعم الانتخابات، وذلك دعماً للجهود الرامية إلى ضمان نزاهة الانتخابات
تم تقديم التوجيه والدعم إلى التجمع النسائي البرلماني بشأن مشروع قانون المساواة بين الجنسين المقدم لينظر فيه البرلمان الوطني. وقدمت المشورة المخصصة بشأن دعم الميزانية إلى التجمع النسائي البرلماني	نعم تقديم الدعم إلى البرلمان بتزويده بالخبرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية من أجل صياغة وتحليل وعرض قوانين وميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، مع التركيز بصفة خاصة على قانون الأراضي وقانون الانتخابات والقانون المدني وقانون المساواة بين الجنسين، فضلاً عن قانون مكافحة العنف العائلي
بناء قدرات النساء في الأحزاب السياسية والمرشحات اللائي تدعمهن اللجنة الانتخابية الوطنية والمجتمع المدني ومكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، وذلك على صعيد وطني واسع النطاق. ودعمت البعثة بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحوارات الوطنية بين الأحزاب السياسية والأجنحة النسائية للأحزاب السياسية من خلال الشبكة الوطنية للمنظمات النسائية (ريديفيتو)، والمجتمع المدني ومكتب	نعم تقديم الدعم إلى المرشحات السياسيات كي يشاركن في الانتخابات ويصبحن نائبات في الجمعية الوطنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة	
إنتاج ٢٥ برنامجا تلفزيونيا مدة كل منها ٣٠ دقيقة، و ٥٣ برنامجا إذاعيا مدة كل منها ٣٠ دقيقة وبثها على الصعيد الوطني	تقديم الدعم الإعلامي إلى الحكومة فيما تبذله من جهود لتوطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل عن طريق تعزيز التوعية العامة والإعلامية من خلال إنتاج ٥٢ برنامجا إذاعيا، واثنتين من إعلانات الخدمة العامة، و ٣ مقالات، و ١٠.٠٠٠ ملصق، و ٥.٠٠٠ نشرة إعلامية، و ٢٢ حلقة تلفزيونية، و ٢٤ صورة فوتوغرافية، وتنظيم ١٠ لقاءات للتواصل مع المجتمعات المحلية، وإنتاج نشرة صحفية واحدة، وتنظيم مؤتمر صحفي
٦ إعلانات للخدمة العامة	
٥ مناقشات إذاعية حية مدة كل منها ساعة واحدة شاركت في إنتاجها هيئة الإذاعة الوطنية	
إنشاء نشرة إخبارية إلكترونية، وتوزيع ٤ أعداد على زهاء ٣.٠٠٠ من أصحاب المصلحة للتواصل بشأن المرحلة الانتقالية	
توزيع ٢٠٠ صورة من صور اليوم إلكترونيا لتعزيز التنمية	
توزيع ١١٥٠ نسخة من الخطة الانتقالية للبعثة	
صدور ٥٠٢ استعراضا من الاستعراضات اليومية التي تجريها وسائط الإعلام	
تنظيم مؤتمرين صحفيين وإصدار نشرة صحفية بشأن المرحلة الانتقالية، مما أسفر عن تغطية دقيقة للعملية في وسائط الإعلام المحلية	
إطلاق دراسة استقصائية للاتصالات ووسائط الإعلام في تيمور - ليشتي عن طريق شبكة الإنترنت؛ وتوزيع ٢٠٠ نسخة مطبوعة	
تنظيم عرضين مع وسائط الإعلام المحلية تم عرضهما لتوضيح نتائج الدراسة الاستقصائية	

الإنجاز المتوقع ١-٢: إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

استمرار الحكومة وديوان الرئيس في تنظيم الحوار بين الدولة والمجتمعات المحلية في ديلي والمقاطعات

أنجز. واصل الرئيس راموس - هورتا مبادرة الحوار المحلي المعنونة "الطريق نحو السلام". وأعلن خلفه الرئيس تاور ماتان رواك عن اعتزامه مواصلة عقد الاجتماعات والحوارات المجتمعية في جميع أنحاء البلد دعماً للوحدة الوطنية والسلام والمصالحة. وقد بدأ بعد الانتخابات البرلمانية بزيارة المقاطعات لعقد اجتماعات الحوار المجتمعي. وخلال حوار رفيع المستوى أجري في ٢٦ تموز/ يولييه ٢٠١١، اتفق القادة السياسيون على أهمية ضمان الاستقرار خلال العملية الانتخابية. وواصلت أفرقة الحوار بوزارة التضامن الاجتماعي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعات الحوار المجتمعي في جميع أنحاء البلد. وعقدت هيئات إدارة الانتخابات، بدعم من الأمم المتحدة، سلسلة من الحوارات تكلفت بإبرام اتفاقات سلام في جميع المقاطعات قبل إجراء الانتخابات

تزايد عدد النساء المشاركات في جميع الحوارات والعمليات المتعلقة بالمصالحة الوطنية، والقادرات على التعبير عن آرائهن وما لديهن من احتياجات وشواغل، وعلى المساهمة في وضع السياسات

أنجز. تتم بعض العمليات المتعلقة بالمصالحة الوطنية وعمليات المصالحة على المستوى المحلي بقيادة النساء، لا سيما من وزارة التضامن الاجتماعي وشبكة ريديفيتو والمجتمع المدني. وتقود النساء من المجتمع المدني أيضاً بعض جهود المصالحة العابرة للحدود، ولا سيما تلك التي تهدف إلى عودة الأسر التيمورية (لا سيما النساء والأطفال الذين يتواجدون عبر الحدود في أتامبوا/كوبانغ). وشاركت المرأة بنشاط في الحوارات والمناقشات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي جرت على الصعيد الوطني

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عقد الممثل الخاص للأمين العام ٦٠ اجتماعا على النحو التالي: ٢٥ اجتماعا مع رئيس الجمهورية؛ ٥ اجتماعات مع رئيس البرلمان الوطني؛ ١٣ اجتماعا مع رئيس الوزراء؛ ١٧ اجتماعا مع زعيم المعارضة؛</p>	<p>عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها من خلال عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>
<p>عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعات على النحو التالي: ٦ اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية واجتماع مع ممثلات الأحزاب السياسية؛ ٦ اجتماعات مع منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك اجتماع خلال زيارة وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام؛ اجتماع مع زعيم المنظمة الجامعة لمنظمات المجتمع المدني في تيمور - ليشتي</p>	<p>عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع القادة الوطنيين للأحزاب السياسية، واجتماعات ربع سنوية مع ممثلات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية</p>
<p>عقد نائب الممثل الخاص للأمين العام ١١ اجتماعا منتظما مع نائب رئيس الوزراء، إلا أنه تعذر عقد هذه الاجتماعات أسبوعيا نظرا لكثرة أسفار نائب رئيس الوزراء</p>	<p>عقد اجتماعات أسبوعية لنائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة مع نائب رئيس الوزراء لمناقشة المسائل ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحكومة والشفافية</p>
<p>عقد نائب ممثل الأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون اجتماعات على النحو التالي: ٤ اجتماعات مع وزير الدولة لشؤون الأمن؛ اجتماعان مع وزير الدولة لشؤون الدفاع لمناقشة مسائل الشرطة وقطاعي الأمن والدفاع</p>	<p>عقد اجتماعات نصف شهرية لنائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون مع وزير الدولة لشؤون الأمن، واجتماعات ربع سنوية مع وزير الدولة لشؤون الدفاع لمناقشة القضايا ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأعمال الشرطة والقطاع الأمني</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقب تسليم مسؤوليات الشرطة إلى الشرطة الوطنية في آذار/مارس ٢٠١١، أصبح من الواضح عدم لزوم عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزير الدولة لشؤون الأمن، وعقدها كلما دعت الحاجة إليها	نعم
تقديم الأمين العام تقريرين عن تيمور - ليشتي إلى مجلس الأمن	نعم
دعت الممثلة الخاصة للأمين العام باستمرار، في اجتماعاتها العادية والمخصصة مع الزعماء السياسيين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، إلى مراعاة الشواغل الجنسانية، وإشراك الشباب في العمليات الوطنية الرئيسية، لا سيما الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢	نعم
تشجيع على إشراك المزيد من النساء في الحوارات والعمليات المتعلقة بالمصالحة الوطنية بحيث يتم إدماج آرائهن وشواغلهن، وذلك من خلال عقد مشاورات مفتوحة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، واجتماعات للتنسيق، وحلقة عمل بشأن عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني	نعم
تقديم الدعم الإعلامي لتشجيع الحوار وتعزيز ثقافة التسامح عن طريق التوعية العامة والإعلامية من خلال إنتاج ٤ نشرات صحفية، واثنين من إعلانات الخدمة العامة، و ٣ مقالات، و ١٠ ٠٠٠ ملصق، و ٥ ٠٠٠ نشرة إعلامية، وتنظيم ٢٠ لقاء للتواصل مع المجتمعات المحلية	نعم
تم توفير الدعم في مجال التوعية ودعم الوسائط المتعددة لمبادرات "ديلي - مدينة السلام"، بما في ذلك دورة تيمور/رحلة من أجل السلام، وماراتون ديلي/سباق من أجل السلام، على النحو التالي: اثان من إعلانات الخدمة العامة؛ ٣ ٠٠٠ ملصق؛ ١ ٠٠٠ نشرة إعلامية؛ ٢٠ نشاط للتواصل مع المجتمعات المحلية دراسة استقصائية في أعقاب السباق؛ ٤ برامج إذاعية؛	نعم

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢ من مقالات النشرات الإخبارية، ومجموعات صور فوتوغرافية على صفحة الإنترنت للبعثة؛
١٥ اجتماعا إعلاميا لعرض أفلام في جميع أنحاء البلد

شملت الاحتفالات بيوم الأمم المتحدة مناسبات رياضية وإنتاج و بث برامج إذاعية وتلفزيونية خاصة مدة كل منها ٣٠ دقيقة لتعزيز دور تيمور - ليشتي في الأمم المتحدة بوصفها إحدى الدول الأعضاء. ونفذت هذه الأنشطة بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري ووزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣١ - ما أن استأنفت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بمسؤوليات أعمال الشرطة، وتمشيا مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية والخطة الإنمائية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة (شرطة الأمم المتحدة)، قدمت شرطة الأمم المتحدة المشورة والتدريب إلى النظراء الوطنيين من أجل مواصلة بناء قدرات مؤسسة الشرطة الوطنية. وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم العملي للشرطة الوطنية، على النحو المطلوب واللازم، وفقا للاتفاقات المبرمة بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي. واضطلع فريق الاتصال العسكري برصد البيئة الأمنية، لا سيما في المناطق الحدودية، من خلال أنشطة الاتصال وتسيير الدوريات وعقد الاجتماعات. وأجرى الفريق اتصالات مع قوات دفاع تيمور - ليشتي والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وقدم المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل العسكرية ومسائل الأمن العام. وفيما يتعلق بالدعم المقدم لتطوير قطاع الأمن، قدمت البعثة مشورة تقنية لمساعدة مؤسسات قطاع الأمن في تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المدنية، ودعم الإطار القانوني وقدرة المؤسسات. وقامت البعثة برصد مسائل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبلاغ عنها والترويج لها، وشجعت على تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وساعد الخبراء في مجال حقوق الإنسان أيضا في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجالات العنف الجنسي والجنساني والمساءلة والعدالة الانتقالية وحماية الفئات الضعيفة.

٣٢ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وسائر الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وزود مكتب المدعي العام بكل المواد والوثائق اللازمة للبت في تلك القضايا بموجب القانون.

الإيجاز المتوقع ٢-١: الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>أُنجز. واصلت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي إحراز تقدم في تعزيز قدراتها المؤسسية. وتم الشروع في عملية الترقيات الاستثنائية (المرسوم بقانون ٢٢/٢٠١٢)، مع نشر المعلومات على أصحاب المصلحة الوطنيين وضباط الشرطة الوطنية. وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم إلى هذه العملية. وجاءت عملية الترقيات الاستثنائية الجديدة كخطوة إضافية في التأهيل المهني للشرطة الوطنية، بوصفها عملية داخلية شارك فيها فردان دوليان فقط من أفراد شرطة الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة المصاحبة لعملية الترقيات وعملية الترقيات الاستثنائية دورات إعلامية استغرقت شهرا واحدا في جميع أنحاء البلد شارك فيها ضباط الشرطة الوطنية، مما أسفر عن تقديم ٣٠٠٠ طلب التحاق وإجراء ٢٨٥١ امتحانا كتابيا لاحقا من جانب ضباط الشرطة الوطنية (عقدت الامتحانات بعد الفترة المشمولة بالتقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢). ومن المقرر أن تنتهي عملية الترقيات الاستثنائية في آذار/مارس ٢٠١٣</p>	<p>قامت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بعد خضوعها لتقييمات الفريق التقني المشترك واستئنافها تحمل مسؤولياتها الأساسية عن أعمال الشرطة في جميع المقاطعات والوحدات في تيمور - ليشتي، بإحراز تقدم على مستوى تعزيز قدراتها المؤسسية في إطار مرحلة إعادة تشكيلها وفقا للترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة والرسائل ذات الصلة المتبادلة بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي</p>
<p>أُنجز. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، منح وزير الدولة لشؤون الأمن شهادات اعتماد لجميع ضباط الشرطة الوطنية المسجلين البالغ عددهم ٣١٤٥ ضابطا. واعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت قد رفعت بحق ١٩٩ شرطيا قضايا تأديبية أو جنائية لم يبت فيها تمت تسويتها على النحو التالي:</p>	<p>إعادة الإدماج التام لجميع ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي المسجلين البالغ عددهم ٣١٣٦ ضابطا، باستثناء من لا يمكن منحهم شهادات اعتماد نتيجة ارتكابهم في الماضي أعمال إجرامية أو تورطهم في تقصير جسيم أو قضايا تأديبية خطيرة أو انتهاكات لحقوق الإنسان</p>

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

أغلقت ١٣٥ قضية بدون إصدار أي عقوبة؛ وثمة ٤٩ قضية قيد الإجراءات التأديبية و/أو الجنائية و/أو الإدارية؛ وعوقب ١٥ ضابطا (فصل ٧ ضباط وحرمان ٨ ضباط من الترقية). ونقلت المسؤوليات بالكامل إلى وزير الدولة لشؤون الأمن منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولم تعد تضطلع بها شرطة البعثة أو الشرطة الوطنية

أنجز. أُبلغ نظام الرصد الإلكتروني لشرطة الأمم المتحدة (النظام الإلكتروني للإشراف والرصد وإسداء المشورة وتقديم المساعدة والإبلاغ والتدريب) عن ١٥ ٥٠٦ تقارير للدوريات و ٢٢١ تقريرا شهريا، مما يشير إلى التقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية. وأبلغ عن انخفاض في الشكاوى التأديبية للشرطة الوطنية وانتهاكات ضباطها المزعومة لحقوق الإنسان. ووضعت الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة مبادئ توجيهية، وصاغت برنامجا تدريبيا لجميع المحققين ونفذته فيما يتعلق بتحقيقات الوحدة المخصصة المعنية بالضعفاء. وتكللت بالنجاح عملية تقديم مجموعة الأنشطة التدريبية إلى الشرطة الوطنية في جميع المقاطعات الثلاثة عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت الشرطة الوطنية دليل خفارة المجتمعات المحلية فضلا عن خطة وطنية لأنشطة خفارة المجتمعات المحلية، التي حددت منع الجريمة، وحفظ السلام، والعمل التطوعي على صعيد المجتمعات المحلية بوصفها أولويات وطنية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

وعلاوة على ذلك، واصلت الشرطة الوطنية وضع إطارها التنظيمي، امثالاً للمعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: "الالتزام التام بتسلسل القيادة"؛ و "المبادئ التوجيهية والإجراءات غير المنحازة واللاسياسية في مجال السياسة العامة"؛ و "الخطة التنفيذية لمنع الجريمة"؛ و "الأساليب المتبعة في الإجراءات التأديبية الإدارية"

تعمل شرطة تيمور - ليشتي الوطنية باعتبارها جهازا وطنيا لإنفاذ القوانين، استنادا إلى مبادئ حفظ الأمن بشكل ديمقراطي وفي إطار مجتمعي، واحترام حقوق الإنسان ضمن الإطار القانوني وفي ظل الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان

التقدم المحرز في أداء الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي في مجال الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك تسيير الدوريات وإجراء التحقيقات والقيام بأعمال الشرطة التي تساهم فيها المجتمعات المحلية وإدارة الحدود والتدريب والقيادة والسيطرة

أُنجز. تواصل نمو الشرطة الوطنية مع ازدياد أنشطة الدوريات وتحسن إدارة التحقيقات. وأكملت الشرطة الوطنية ١١ تقييماً للتهديدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الانتهاء من آخرها لأجل الانتخابات البرلمانية. واضطلعت الشرطة الوطنية بالمسؤولية عن أجهزة الاستخبارات، وستحدد الحاجة إلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجهات المانحة أو الوكالات ونطاق هذا الدعم. وجرى إعداد خطط أمنية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ونشر شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية في جميع مراكز الاقتراع البالغة ٦٥٠ مركزاً في جميع أنحاء البلد. وقد قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم إلى الشرطة الوطنية من خلال توفير المشورة التقنية والمساعدة اللوجستية والدعم العملي في جميع أنشطة الخفارة المضطلع بها خلال تنفيذ خطة عمليات الأمن الوطني

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تولت المسؤولية عن ذلك قيادة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي ووزارة الدولة لشؤون الأمن. ويجري استعراض القانون الأساسي، فضلاً عن تعريف هيكل الشرطة الوطنية وسلطاتها ومواطن القوة فيها

نعم

تقدم المساعدة والخبرة في المجال القانوني يوميًا لدعم بلورة الإطار القانوني للشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي

وقد تم وضع إطار للمعايير والتنظيم والإجراءات فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية والإدارية الأساسية للخفارة تحت سلطة القائد العام للشرطة الوطنية بدعم متخصص من شرطة الأمم المتحدة. وقامت الشرطة الوطنية بإعداد خلاصة وافية للمعايير والتنظيم والإجراءات التي تمت الموافقة عليها ونشرها بلغة التيتوم في جميع المقاطعات. وأجرت الشرطة الوطنية زيارات متابعة ومقابلات لتنفيذ التحليل

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>كان استعراض القانون الأساسي للشرطة الوطنية، بما في ذلك تحديد الهيكل التنظيمي والسلطات ومواطن القوة، جاريا على مستوى وزارة الدولة لشؤون الأمن. بمشاركة الشرطة الوطنية وبدعم من شرطة الأمم المتحدة وأسفر المرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/٢٢، الذي أعقبه مرسوم وزارة الدفاع وشؤون الأمن رقم ٢٠١٢/٥ المعتمد في أيار/مايو ٢٠١٢، عن جولة استثنائية من الترقيات مكرسة بوجه خاص للضباط المعترف بهم كمقاتلين من أجل الاستقلال الوطني فضلا عن سائر الفئات الخاصة من الأفراد</p>	<p>رصد تنفيذ القانون الأساسي للشرطة الوطنية والقانون المتعلق بنظام الترقيات في الشرطة الوطنية من خلال عقد اجتماعات ربع سنوية مع قيادة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لضمان الامتثال الصارم للأحكام القانونية التي تنظم هيكل دائرة الشرطة الوطنية وآلية الترقيات فيها</p>
<p>وقدمت مساعدة شرطة الأمم المتحدة في إطار اللجنة المصاحبة لعملية الترقيات، وهي السلطة المركزية لإدارة الترقيات في الشرطة الوطنية. وبعد الموافقة على التشريع، اضطلعت اللجنة بحملة إعلامية بشأن الشروط والإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالترقية المقبلة. وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني إلى الشرطة الوطنية في إعداد المواد ذات الصلة، مثل استبيانات المنافسة وبرامج التدريب</p>	<p>تقديم ٦٧٦ تقريرا أسبوعيا وشهريا في ١٣ مقاطعة لرصد أداء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتقديم المشورة في هذا الشأن، مع إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة الوطنية والبت في القضايا التأديبية للشرطة الوطنية</p>
<p>أنشئت الآلية التأديبية بموجب مرسوم القانون رقم ٢٠٠٤/١٣ الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم من خلال التدريب أثناء العمل وتوفير المشورة إلى إدارة العدل بالشرطة الوطنية وأقسام العدل في المقاطعات والوحدات (وحدة دوريات الحدود، والوحدة البحرية)</p>	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أجريت ١٣ زيارة للمقاطعات لمراجعة ملفات القضايا ونظم التسجيل. وكانت إصدارات التقارير على النحو التالي:

١٤ ٤٥٨ تقرير دوريات؛

٢٢٨ تقريراً نصف شهري؛

٢١٥ تقريراً شهرياً

شارك مستشار في مجال خفارة المجتمعات المحلية تابع للبعثة بنشاط مع الشرطة الوطنية في تنفيذ برنامج خفارة المجتمعات المحلية، وذلك من خلال توفير الإرشاد والمشورة. وبدأ تنفيذ برامج الشركاء الثنائيين بعد موافقة حكومة تيمور - ليشتي عليها. واستكملت الأنشطة الرئيسية بشأن وضع خرائط الطريق للاستدامة، وشملت ما يلي: الخطة الاستراتيجية لوحدة خفارة المجتمعات المحلية التابعة للشرطة الوطنية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ومنهاج تدريب الجنود الجدد، ودليل العمليات ووثائق تصميم المشاريع

نعم

تقديم إرشادات تنفيذية من خلال خطة عمل وطنية سنوية لخفارة المجتمعات المحلية، وتنظيم ٥٢ دورة دراسية في هذا الشأن، والاشتراك في المواقع، وتقديم الإرشاد إلى الشرطة الوطنية من أجل توسيع نطاق الجهود التي تبذلها في مجال خفارة المجتمعات المحلية

انظر مؤشر الإنجاز ذي الصلة أعلاه فيما يتعلق بإدماج ضباط الشرطة الوطنية المسجلين. واستكملت عملية منح شهادات الاعتماد لفرادى ضباط الشرطة الوطنية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونُقلت المسؤوليات بالكامل إلى وزير الدولة لشؤون الأمن

لا

رصد عملية منح شهادات الاعتماد وإسداء المشورة من أجل النظر في حالة جميع ضباط الشرطة الوطنية المسجلين بحيث يجري إما اعتمادهم أو استبعادهم من الخدمة

أجرت شرطة الأمم المتحدة سلسلة من الدورات المتصلة بالانتخابات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين (الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات وفريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة)، على النحو التالي:

نعم

تقديم المشورة والدعم إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، من خلال التدريب والاشتراك في المواقع والرصد من أجل الحفاظ على الأمن العام خلال الانتخابات الوطنية الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٥ دورات للانتخابات العامة؛

٣ حلقات عمل بشأن نظام القيادة في حالات السيطرة عليها؛

٣ دورات لتخطيط العمليات؛

وعلاوة على ذلك، أجري تمرينان باستخدام الحواسيب المنضدية، وتمرينان في التمارين الحية في شباط/فبراير ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٢

جرى إعداد خطط لأمن العمليات، ونشرت شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية في جميع مواقع الاقتراع البالغة ٦٥٠ موقعا في جميع أنحاء البلد خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢

أجرت شرطة الأمم المتحدة ٢١ تقييما للتهديدات، وقدمت مذكرات إحاطة ذات صلة إلى الشرطة الوطنية. وأنجز التقرير النهائي لأغراض الانتخابات البرلمانية. وتولت الشرطة الوطنية مسؤوليات جهاز الاستخبارات، وواصل جهاز استخبارات الشرطة الوطنية تنفيذ التدريب الرسمي وأثناء العمل. وقدمت دورة تدريبية عن الاستخبارات الأساسية إلى جهاز استخبارات الشرطة لتعزيز قدرات ٢١ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية على الاستخبارات. وعلاوة على ذلك، وزعت مواد تدريب أساسية بشأن الدورة الاستخباراتية لفائدة دورات تجديد معلومات مستشاري التدريب في جميع المقاطعات

نعم

تقديم المشورة والدعم إلى جهاز المخبرات التابع للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من أجل تنفيذ ١٢ عملية تقييم جديدة للتهديدات في السنة تشمل المسائل الاستراتيجية والأمنية والمسائل المتصلة بالعمليات

تتألف وحدة التحقيقات الجنائية الوطنية، المختصة بالجرائم الاقتصادية والمنظمة وجرائم المخدرات والممتلكات، من ١٢ ضابطا من شرطة الأمم المتحدة يعملون عن كثب مع ١٥ ضابطا من الشرطة الوطنية من وحدة دائرة

نعم

تقديم المشورة والدعم إلى دائرة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية بشأن التعامل مع مسرح الجريمة والقيام بتحقيقات الطب الشرعي والتحقيق في الجرائم الجسيمة مثل القتل والاتجار بالبشر أو بالمخدرات

التحقيقات الجنائية الوطنية. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظمت الوحدة على ١٤ دفعة دوران أساسية في مجال إدارة مسرح الجريمة شارك فيها ١٤٩ ضابطاً من الشرطة الوطنية ودورة تدريب أساسية في مجال تصوير مسرح الجريمة شارك فيها ١٥ ضابطاً من الشرطة الوطنية. كما قدمت الوحدة المساعدة من خلال توفير المشورة والتوجيه وبناء القدرات في ١٣٠ قضية جرى التحقيق فيها على الصعيد الوطني

الوحدة الوطنية المعنية بالضعفاء:

فريق يتألف من أربعة ضباط من شرطة الأمم المتحدة يعمل مع الوحدة الوطنية المعنية بالضعفاء. وأجرت الوحدة الدورات التدريبية التالية لفائدة ١٢١ ضابطاً من الشرطة الوطنية (منهم ٧٩ ضابطة) في جميع المقاطعات:

إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم؛ وإساءة معاملة المسنين وإهمالهم؛ والجنسانية في البيئة التيمورية؛ ومواصفات الضحايا من الإناث واحتياجاتهن الخاصة؛

الإدارة الحساسة لحالات العنف العائلي والعنف الموجه ضد المرأة:

عملت وحدة الطب الشرعي بدائرة التحقيقات الجنائية التي تتألف من مستشار فني في مجال الأدلة الجنائية التي تستخدمها الشرطة، إلى جانب خمسة من أفراد شرطة الأمم المتحدة المدربين، مع وحدة الطب الشرعي التابعة للشرطة الوطنية، لدعم التحقيقات في جميع الجرائم التي تحتاج إلى مدخلات الطب الشرعي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم التوجيه إلى الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، في إطار نهج يقوم على الشراكة، من خلال التعاون على تصميم وتنظيم ٢٤ دورة تدريبية/حلقة عمل في مراكز تدريب الشرطة؛ والتدريب وبلورة السياسات في مجال إدارة الكوارث الطبيعية؛ والاستجابة لحالات الطوارئ؛ وعمليات الإغاثة والإنقاذ؛ والمسائل المتصلة بالسياسات الاستراتيجية وبلورة سياسات أمنية استراتيجية وتنفيذها	نعم أجريت ٦٤ دورة تدريبية لتجديد المعلومات أثناء الخدمة شارك فيها ٢٥٩٠ ضابطاً من الشرطة الوطنية (منهم ٦٥٨ ضابطاً) عقدت دورة تدريبية متخصصة للتخطيط من أجل الاستجابة لحدث رئيسي في سياق التحضير للانتخابات الوطنية، على النحو التالي: ٤ دورات بشأن دليل التخطيط العملياتي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، مما وفر التدريب على خطوات التخطيط للأحداث والعمليات الرئيسية ٥ دورات بشأن نظام القيادة في حالات الحوادث والسيطرة عليها في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مناقشة عبر الحواسيب المنضدية في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لاستعراض ترتيبات التخطيط واختبارها في إطار خطة عمليات الأمن الوطني المشتركة إحاطتان بشأن أنشطة التدريب على الانتخابات قامت بهما شرطة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تمرينان تدريبيان باستخدام الحواسيب المنضدية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢ في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية دورة تدريبية في مجال التحضير للانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه ٢٠١٢

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>من خلال المشروع المشترك للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، أقامت شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة محاور فعالة للعمل والاتصال والتعاون مع البرنامج الإنمائي والشرطة الوطنية، عن طريق المشروع المشترك للشرطة الوطنية، وكذلك مع الجهات المانحة والشركاء في المستقبل من أجل بناء قدرات الشرطة الوطنية. وعقد أول اجتماع لأصدقاء الشرطة الوطنية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافته الشرطة الوطنية ونظمتها بدعم من شرطة الأمم المتحدة</p>	<p>نعم</p> <p>تقديم المشورة والدعم من خلال استقدام موظف متفرغ للاتصال بالمانحين من أجل إنشاء آلية تنسيق فعالة للتعامل مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف</p>
<p>أنشأ فريق الطب الشرعي التابع لشرطة الأمم المتحدة أول مختبر للطب الشرعي في تيمور - ليشتي بمعدات طب شرعي بلغت تكلفتها نحو ٨٠.٠٠٠ دولار. وبدأ فريق الطب الشرعي في توجيه نظرائه في الشرطة الوطنية بشأن معدات الطب الشرعي التي تم اقتناؤها حديثاً. وقد طلب بالفعل استخدام المعايير المرجعية للاتجار غير المشروع من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فحص المخدرات؛ وقد قدم فريق الطب الشرعي ٥ إجراءات تشغيل موحد، واستكمل جرد معدات الطب الشرعي في جميع أنحاء البلد لتقدم صورة شاملة عن قدرات الشرطة الوطنية؛ وساعد في نحو ٦٥ في المائة من استجابات الشرطة الوطنية لمسرح الجريمة، وحوالي ١٠٠ في المائة من فحوصات الطب الشرعي؛ وأكمل الدعم المقدم لتجديد غرفة الأدلة الجنائية</p>	<p>نعم</p> <p>إسداء المشورة بشأن تعزيز القدرات والخبرات في مجال الطب الشرعي؛ وتيسير البحوث والدراسات العلمية للشرطة الوطنية في المجالات المتصلة بالأمن والجرائم تطويراً للقدرات التحليلية والبحثية لدى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة	
<p>وُضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات الخاصة بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الأكثر ضعفاً وحماية الضحايا، فضلاً عن برامج التدريب المقدمة إلى ١١٦ من الوحدات المعنية بالضعفاء و ١٣ محققاً آخرين في المقاطعات، نظمت دورة تدريبية على وضع البرامج، والقواعد والعمليات والإجراءات والمعايير ذات الصلة، فضلاً عن منهجية تدريب المدربين، لصالح ١١ من قادة أفرقة الوحدات المعنية بالضعفاء، ووضعت ١١ خطة عمل للمقاطعات</p>	نعم	<p>تقدم المشورة لتعزيز عمل الوحدات المعنية بالأشخاص الضعفاء، عبر تدريب ٦٢ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات الأولية في الجرائم الجنسية والجنسانية، وبشكل خاص في جرائم العنف العائلي والاتجار بالإناث</p>
<p>عمل مستشار الشؤون الجنسانية بشرطة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع مستشار الشؤون الجنسانية بالشرطة الوطنية لتقديم التوجيه والمشورة بانتظام. وقد قدم التدريب على التوعية الجنسانية إلى الشرطة الوطنية في جميع المقاطعات. ونظمت البرامج المشتركة للتوعية الجنسانية، ولا سيما بشأن مسألة العنف الجنساني، مع الشرطة الوطنية على النحو التالي:</p>	نعم	<p>الدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وظائف الشرطة الوطنية عن طريق تنظيم حلقات عمل للتوعية بالمسائل الجنسانية والتدريب، والتوعية، ومراجعة السياسات والوثائق والتقارير والدعوة إلى ترقية ضابطات الشرطة</p>
<p>٦ دورات متصلة بالمسائل الجنسانية على ٢٧ دفعة، وحلقة عمل بشأن إجراءات التشغيل الموحدة للوحدات المعنية بالضعفاء، ودورة متقدمة بإجمالي التحقيقات التأديبية، شارك فيها ٤٥٠ من ضباط الشرطة الوطنية (منهم ٦٩ ضابطة)</p>		
<p>أجريت دراسة استقصائية للتقييم الذاتي الجنساني لسياسات وأنظمة الشرطة الوطنية بالتشاور مع ضابطات الشرطة الوطنية من أجل جمع المعلومات اللازمة لوضع مشروع القواعد والعمليات والإجراءات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني</p>		

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>في إطار دعم إضفاء الطابع المهني على دائرة الشرطة الوطنية، نُشرت المنتجات الإعلامية التالية:</p> <p>٢٠٠٠ كتيب؛</p> <p>٩ ٦٠٠ دليل جيب؛</p> <p>٢٠ ملصقاً؛</p> <p>١٠ نشرات صحفية؛</p> <p>وزعت ٥ ورقات معلومات أساسية على وسائط الإعلام؛ كما نظمت ٦ مؤتمرات صحفية</p>	<p>توفير الدعم الإعلامي للحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي عن طريق تعزيز مساءلة الشرطة من خلال إرهاف الوعي لدى الجمهور ووسائط الإعلام وفهم دور ووظيفة دائرة شرطة تتسم بالكفاءة المهنية عبر إنتاج ١٠ برامج تفاعلية، وأثنى من إعلانات الخدمة العامة، و ١١ نشرة صحفية، ومقالين و ١٠٠٠٠ ملصق، و ٣٠٠٠ نشرة إعلامية وتنظيم ١٠ لقاءات للتواصل مع المجتمعات المحلية</p>
<p>روجت البعثة أيضاً لأعمال الشرطة وبناء القدرات التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية على النحو التالي:</p> <p>حضر ١٢٠ ضابطاً ١٢ دورة تدريبية بشأن "توعية وسائط الإعلام والتعامل معها" نظمت لموظفي مكتب الإعلام قبل الانتخابات؛</p> <p>أجريت ٧٨ مقابلة إعلامية مع شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية؛</p> <p>نُظِم ٢١ مؤتمراً صحفياً مشتركاً بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية؛</p> <p>قدم تدريب على المهارات الأساسية لموظفي مكتب الإعلام، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي والتصوير بالفيديو والتحرير والتصميم الشكلي؛</p> <p>جرى تصوير وتحرير وإنتاج ١٣ فيلماً وثائقياً ترويجياً مشتركاً بين الأمم المتحدة والشرطة الوطنية؛</p> <p>تم تصميم وإنتاج ملصق و ٥ كراسيات للسلام والأمن؛ جرى تعهد الصفحة الرسمية للشرطة الوطنية على الإنترنت؛ أنشئت المجلة الرسمية للشرطة الوطنية؛</p>	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أطلقت ٩ حملات ترويجية مشتركة بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية جرى استحداث وتنفيذ نشاط توعية لمكتب الإعلام في الشرطة الوطنية	

الإنتاج المتوقع ٢-٢: صون الاستقرار في تيمور - ليشتي بما يشمل المناطق الحدودية

مؤشرات الإنتاج الفعلية	مؤشرات الإنتاج المقررة
أُنجز. فقد تم في عام ٢٠١٠، إنشاء البرنامج النموذجي في باتوغادي في مقاطعة بوبونارو. وهناك الآن ثلاث نقاط عبور - ساكاتو (أوكيسي) وسلالي (كوفاليم) وباتوغادي (بوبونارو). وتم إصدار أكثر من ١٧٠٠ تصريح وبدأ استخدامها على نطاق واسع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن المقرر إنشاء تصاريح لعبور الحدود من منفي بوبوميتو وسترانا في مقاطعة أويكوسي.	التنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بنظام عبور الحدود المبرم بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي لتيسير الزيارات عبر الحدود
أُنجز. فقد تواصل تحسن علاقات العمل بين أجهزة أمن الحدود. وعقدت اجتماعات منتظمة بين وحدة دوريات الحدود في جهاز الشرطة الوطنية التيمورية والعناصر العسكرية الإندونيسية على الحدود. وقد عمل الأفراد العسكريون الإندونيسيون مع أفراد الشرطة الوطنية سويًا على نحو وثيق في تنسيق حركة عبور الحدود خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية	مواصلة تحسين علاقات العمل بين أجهزة أمن الحدود

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تسيير ضباط الاتصال العسكري ٧٣٠٠ دورية منتظمة لتقييم الأمن على الحدود والحالة الأمنية العامة. وخلال فترة الانتخابات، انصب التركيز على مراقبة الحدود، والاتصال مع قوات دفاع تيمور - ليشتي، إضافة إلى مراقبة الحملات الانتخابية، والانتخابات في يوم إجرائها والتأهب للتعامل مع ردود الفعل على نتائجها	تسيير دوريات يبلغ مجموع قوامها ٧٣٠٠ ضابط اتصال عسكري (مراقبان في كل دورية × عشر دوريات في اليوم × ٣٦٥ يومًا)، بما في ذلك التواصل/الاتصال اليومي مع السلطات المحلية في جميع المقاطعات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات الاتصال، حسب الاقتضاء، بين أجهزة الأمن الحدودي التيمورية والإندونيسية لتيسير حل المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بترسيم الحدود	نعم قام ضباط الاتصال العسكري في البعثة برصد الاجتماعات الأسبوعية بين أجهزة أمن الحدود وواصلوا القيام، عند الاقتضاء، بتيسير جميع الاجتماعات المتصلة بوقوع حوادث التي عقدت بين سلطات الأمن الحدودية التيمورية والإندونيسية.
عقد اجتماعات الاتصال، حسب الاقتضاء، مع أجهزة الأمن الحدودي بشأن أمن الحدود، وذلك استعداداً للانتخابات الوطنية الرئاسية والبرلمانية	نعم قام ضباط الاتصال العسكري في البعثة برصد الاجتماعات التي عقدت بين السلطات الأمنية الحدودية التيمورية والإندونيسية استعداداً للانتخابات، وبخاصة في أيام إجرائها
عقد اجتماعات اتصال أسبوعية مع قوات دفاع تيمور - ليشتي واجتماعات يومية مع قوات الأمن الدولية	نعم عقد ٥٢ من اجتماعات الاتصال الأسبوعية مع قوات دفاع تيمور - ليشتي، وذلك من خلال ضباط الاتصال في تلك القوات
	عقد ٣٦٥ من الاجتماعات اليومية مع قوات الأمن الدولية، وذلك مع ضباط الاتصال في تلك القوات
تقديم الإرشاد إلى أفراد قوات دفاع تيمور - ليشتي استعداداً لنشرهم في المراكز الحدودية الواقعة تحت سيطرتهم، وكذلك استعداداً لمشاركتهم في المستقبل في بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. سيتم توفير الإرشاد في إطار تدريب داخلي لمدة أسبوع واحد مع فريق الاتصال العسكري، وتنظيم عروض بشأن دور فريق الاتصال العسكري والبعثة خلال التدريبات الثنائية على حفظ السلام وتدريب ضباط الاتصال	نعم أجريت ١٢ دورة شارك فيها ٢٢٣ من أفراد قوات دفاع تيمور - ليشتي. وركزت الدورات على مواضيع من قبيل القانون والنزاعات المسلحة، وحقوق الإنسان وقواعد الاشتباك، إضافة إلى موضوع واجبات حفظ السلام المحتملة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
نشر معلومات عامة عن الأنشطة المتصلة بتعزيز الاستقرار والتدابير المتصلة بإدارة المناطق الحدودية، عن طريق تنظيم ستة لقاءات للتواصل مع المجتمع المحلي، تشمل عرض أفلام، وتنظيم مباريات رياضية وعروض مسرحية	نعم تم إخراج شريطين تلفزيونين طولهما ١٨ دقيقة عن تنفيذ نظام تصاريح عبور الحدود لتعزيز إلمام المجتمعات المحلية بهذه المبادرة المتصلة بالحدود، وذلك بالتعاون مع الوزارات الحكومية المعنية.

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وبالإضافة إلى بثهما على شبكة التلفزيون الوطنية، عرض الشريطان على شاشات في ستة مجتمعات محلية في المناطق الحدودية	وموسيقية تشارك فيها مجموعات شبابية ومجموعات نسائية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني
وتم إخراج شريط تلفزيوني خاص مدته ٢٠ دقيقة عن دور ضباط الاتصال العسكري، وتم بثه أربع مرات على شبكة البث الوطنية	

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجز. فقد قامت الحكومة بصياغة قوانين وخطط إنمائية استراتيجية للعسكريين وأفراد الشرطة، وسنت قوانين لأنظمة ترقيات العسكريين وأنظمة ترقيات وأجور أفراد الشرطة، وقانونا عن استخدام القوة. ووضعت وزارة الدولة لشؤون الأمن في تموز/يوليه ٢٠١١ الصيغة النهائية لخططها الداخلية للأمن الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠٣٠	إدراج النتائج ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الشامل للقطاع الأمني في خطط التنمية المؤسسية لمؤسسات ذلك القطاع، وتنفيذ تلك النتائج
أُنجز. منذ أن سن الإطار القانوني العام في عام ٢٠١٠ الذي يشمل قانون الأمن الوطني وقانون الدفاع الوطني وقانون الأمن الداخلي، أصبح دورا الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية محددتين على نحو واضح في القانون. وتم في وقت لاحق خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد قانون استخدام القوة وخطة تنمية قدرات قوات دفاع تيمور - ليشتي. وعرض مشروع القانون الناظم لعمل الشركات الأمنية على مجلس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو الآن في انتظار إقراره. وأعاد مجلس الوزراء مشروع قانون الهجرة واللجوء إلى وزير الدولة لشؤون الأمن. ولا يزال العمل جاريا لصياغة قانون للحماية المدنية، والقانونين الأساسيين للمديرية الوطنية للحماية المدنية والمديرية الوطنية لأمن المباني العامة، وقانون تنسيق العمليات الحدودية، وقانون البرنامج	صياغة الأطر القانونية الأساسية التي تضمن بيان أدوار ومسؤوليات مؤسسات القطاع الأمني الرئيسية وتحديد بوضوح، وضمان أن يكون لها سند قانوني يخولها التصرف، وأن تكون لها آليات فعالة للمساءلة وللرقابة المدنية، وتحديدًا، يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الأدوار الأمنية الداخلية والخارجية للشرطة الوطنية وقوات دفاع تيمور - ليشتي

العسكري، والنظام العسكري الأساسي للقوات المسلحة التيمورية. والعمل جارٍ في استعراض القانون الأساسي للقوات المسلحة التيمورية. وأرجى إقرار مشروع السياسة الأمنية الوطنية إلى ما بعد انتخاب الحكومة المقبلة

أنجز. قد حدد استبيان المفاهيم الأمنية العامة لعام ٢٠١٠ الشواغل الأمنية للمرأة. وقدمت كذلك المشورة إلى المؤسسات في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ لاستقدام وترقية نساء على جميع المستويات وإدراج التوعية بالمساواة بين الجنسين ضمن برامج التدريب وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تنمية القدرات المؤسسية لمؤسسات القطاع الأمني (بما في ذلك الشرطة الوطنية، والأمن المدني، وأجهزة المخابرات الوطنية، ودائرة الهجرة، والمديرية الوطنية للجمارك) وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بالمساواة الجنسانية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

عرضت السياسة الأمنية الوطنية على مجلس الوزراء؛ غير أن المجلس قرر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ عدم إقرارها خلال فترة هذه الولاية الحالية

لا

تقديم المساعدة التقنية من خلال عقد ست اجتماعات وحلقة عمل واحدة لوضع خطط وصياغة قوانين وقواعد ولوائح وسياسات وإجراءات تشغيل موحدة، استناداً إلى مجموعة قوانين الأمن الوطني، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية لتحديد أدوار ومسؤوليات وأهداف قوات دفاع تيمور - ليشتي والشرطة الوطنية والمؤسسات الأمنية الأخرى. بمزيد من الوضوح

لا يزال مشروع قانون مجلس تنسيق العمليات الحدودية معلقاً لدى وزير الدولة لشؤون الأمن في انتظار عرضه على مجلس الوزراء

لا

تقديم المساعدة والمشورة من خلال عقد ست اجتماعات وحلقة عمل واحدة بشأن وضع آلية فعالة لإدارة الحدود، مثل لجنة تنسيق العمليات على الحدود

فرغ على النحو المقرر من بناء القدرات المؤسسية، وذلك من خلال ما تم تقديمه في إطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المعنون "تعزيز القدرات المدنية على الرقابة والإدارة في قطاع الأمن" من أعمال

نعم

تقديم الدعم والمساعدة لإنشاء برنامج شامل لبناء القدرات لفائدة مؤسسات الرقابة المدنية على قطاع الأمن، بما يشمل وزارة الدولة لشؤون الدفاع ووزارة الدولة لشؤون الأمن واللجنة البرلمانية بآء

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تيسير وتدريب لفائدة موظفي الإدارة من الرتب الوسطى وموظفي مكتب الرئيس، واللجنة البرلمانية بآء ووزارة الدولة لشؤون الأمن ووزارة الدولة لشؤون الدفاع

قدمت البعثة الدعم لبناء قدرات مديريةية منع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية وشمل ذلك الدورات التدريبية التالية:

تدريب بمدة أربعة أيام لفائدة ٢٥ من موظفي مديريةية منع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية لاكتساب مهارات التحليل والتحقق وتحرير التقارير؛

دورتان تدريبيتان بمدة ثلاثة أيام لفائدة ٥٠ ضابط اتصال من جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة في مجال سلام وتحليل النزاعات ورصدها وتحرير تقارير بشأنها؛

دورة بمدة ١١ يوما لاستكمال المرحلة الأخيرة من برنامج بناء قدرات موظفي مديريةية أمن المباني العامة نظمت بالاشتراك مع مكتب التعاون الفرنسي وفريق الأمم المتحدة المعني بإصلاح القطاع الأمني. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين استشارة بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بصياغة القانون الأساسي. بمرسوم للمديرية الوطنية لأمن المباني العامة؛

اضطلع بنشاط إرشادي في ١٢ مقاطعة وبثلاثة أنشطة إرشادية في ديلي لمناقشة التشريعات الأمنية الوطنية؛

أجريت مع المنظمات غير الحكومية المعنية أربع مناقشات في إطار اجتماعات مائدة مستديرة عقدت في مقر المديرية الوطنية لأمن المباني العامة؛

نعم تقدم المساعدة التقنية لتعزيز المجموعات الحكومية الوطنية، مثل النظام المتكامل للأمن الوطني، من أجل النهوض بالقدرة على رصد تنفيذ سياسة الأمن الوطني (ما إن يتم اعتمادها)، بما في ذلك عقد أربع مشاورات داخلية و أربع مناقشات في إطار اجتماعات مائدة مستديرة و ١٥ لقاء للتواصل مع المجتمع المحلي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وأجريت مناقشة في إطار اجتماع مائدة مستديرة عقدت مع المنظمات المانحة المهتمة في مقر المديرية الوطنية لأمن المباني العامة

قدمت البعثة المساعدة والمشورة بشأن وضع وصياغة قواعد ولوائح وسياسات تنفيذية تتصل بقوانين التقاعد و/أو المعاشات التقاعدية لقوات دفاع تيمور - ليشتي والشرطة الوطنية والمؤسسات الأمنية الأخرى. وأسفر ذلك عن بلورة سياسات وإجراءات للمكاتب داخل هذه المؤسسات. وتم على النحو المقرر عقد ستة اجتماعات وحلقة عمل واحدة

نعم

تقديم المساعدة والمشورة من خلال عقد ستة اجتماعات وحلقة عمل واحدة بشأن وضع وصياغة قواعد ولوائح وسياسات تنفيذية تتصل بقوانين التقاعد و/أو المعاشات التقاعدية لقوات دفاع تيمور - ليشتي والشرطة الوطنية والمؤسسات الأمنية الأخرى

تم تركيب المعدات في المركز الوطني للتعاون في مجال العمليات وبدأ العمل في أواخر أيار/مايو ٢٠١٢ لتصميم نظام الإرسال بالاستعانة بالحاسوب. وركز التدريب على رموز الهاتف ورموز البث اللاسلكي. وبدأت الإجراءات العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بالنسبة لموظفي المركز البالغ عددهم ٤٥ موظفاً. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر ٣٠ ضابط حماية مدنية عينوا حديثاً لتدريبهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

نعم

تقديم المشورة والمساعدة التقنية لتنظيم دورة لبناء القدرات/دورة تدريبية لفائدة مؤسسات قطاع الأمن في مجال تعهد وتشغيل مراكز عمليات الاتصالات، والبحث والإنقاذ، والقيام بالدوريات البحرية، وتقديم المساعدة غير العسكرية

قدمت البعثة المساعدة في صياغة القانون الأساسي للمديرية الوطنية لأمن المباني العامة، وذلك بالاعتماد على نهج من مرحلتين في صياغة مشروع قانون لإصدار تراخيص وزارية تقنية تحدد هيكل المديرية، وقدمت في وقت لاحق على ذلك المساعدة في صياغة قانون أساسي بمرسوم يحدد مهام المديرية. وتم كذلك عرض مشروع قانون أساسي للمديرية الوطنية للحماية المدنية على الفريق العامل في مديرية أمن المباني العامة لمناقشته وتقديمه إلى الحكومة الجديدة للنظر فيه

نعم

تقديم المشورة والمساعدة التقنية، بما في ذلك أثناء برامج بناء القدرات/برامج التدريب، إلى مؤسسات القطاع الأمني الأخرى مثل المديرية الوطنية لأمن المباني العامة ودائرة الإطفاء

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لا</p> <p>عقدت حلقة دراسية لقوات دفاع تيمور - ليشتي لمناقشة قدرتها الهندسية على الاستجابة للطوارئ. وعقدت ستة اجتماعات لمواصلة التدريب لأغراض تنمية القدرات وإجراء بعض عمليات التدريب الميدانية؛ غير أن المبادرة لم تتقدم بسبب نقص التمويل المقدم من المانحين الدوليين لتغطية تكاليف مواد التدريب</p>	<p>تقديم المساعدة والمشورة من خلال عقد ستة اجتماعات وحلقة عمل واحدة بشأن وضع آلية فعالة لإدارة الحدود، مثل لجنة تنسيق العمليات على الحدود</p>
<p>نعم</p> <p>أجرت شرطة الأمم المتحدة الدورات التدريبية التالية: ١٢ دورة للتوعية بمسائل الانضباط بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لفائدة ١٥٠ من ضباط الشرطة الوطنية التيمورية؛ أربع دورات أساسية عن التحقيق في مسائل الانضباط بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لفائدة ٥٦ من ضباط الشرطة الوطنية التيمورية؛</p>	<p>تقديم المساعدة من خلال عقد أربع اجتماعات وحلقة عمل واحدة بشأن بناء قدرات الموظفين المكلفين بتسيير العمل باليات الرقابة الداخلية والآليات التأديبية الخاصة بالشرطة الوطنية وقوات دفاع تيمور - ليشتي ومؤسسات القطاع الأمني الأخرى</p>
<p>وعقدت دورة متقدمة واحدة عن التحقيق في مسائل الانضباط في أيار/مايو ٢٠١٢ لفائدة ١٤ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية التيمورية؛ وعقدت جلسات مقابلة بين شخصين مع دائرة العدل في جهاز الشرطة الوطنية التيمورية في كل من المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة، وذلك فيما يتعلق بتهذيب الأطر الزمنية للتحقيقات وشروط تحرير التقارير.</p>	<p>تقديم المساعدة والمشورة من خلال عقد أربعة اجتماعات وحلقة عمل واحدة بشأن تنمية قدرة الشرطة الوطنية على القيام بعمليات تفتيش ميدانية حيوية دورية، ومراجعة أداء الوحدات والأفراد</p>
<p>نعم</p> <p>عرض مكتب الشرطة الوطنية التيمورية للمفتشية العامة خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٢، وذلك بدعم من خبير شرطة الأمم المتحدة؛ وعرضت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قواعد النظام الداخلي للمنظمة وفقاً للمعايير الدولية. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد ما لا يقل عن ٤٠ اجتماعاً أسبوعياً</p>	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أقر مجلس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ مشروع قانون بمرسوم بشأن الشركات الأمنية الخاصة، والمشروع الآن في انتظار أن يعلن الرئيس عن إصداره في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقام المستشار التقني للبعثة لدى المديرية الوطنية لأمن المباني العامة بصياغة مذكرة استراتيجية عن تفعيل دور المديرية في مراقبة أمن المباني العامة. وعقد اجتماع مشترك واحد في مقر مديرية أمن المباني العامة. وعرض على ممثلي الشركات الأمنية الخاصة مشروع القانون ووضحت لهم أحكامه. وتم عقد اجتماع واحد بين ممثلي الشركات الأمنية الخاصة والمديرية الوطنية لأمن المباني العامة</p>	<p>تقدم المشورة والمساعدة من خلال عقد ثلاثة اجتماعات ودورة واحدة لبناء القدرات لفائدة المديرية الوطنية لأمن المباني العامة من أجل إنشاء وحدة تشرف على الشركات الأمنية الخاصة</p>
<p>في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عين في البداية مدير لرئاسة المعهد الوطني للدفاع، ولكن المدير لم يبدأ العمل حتى أيار/مايو ٢٠١٢. وفي وقت لاحق، شرع المدير الجديد في إعادة النظر في الخيارات، بما في ذلك إيجاد بديل للدعم المقدم من الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>	<p>لا تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة فيما يتعلق بإدارة معهد الدفاع الوطني في المرحلة الأولية، من خلال توفير خدمات مستشار خاص في مجال إمكانات البحث والتدريب على التفكير الاستراتيجي لفائدة كبار الضباط العسكريين وموظفين مختارين من الخدمة المدنية</p>

الإنجاز المتوقع ٢-٤: التقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>أُجيز. قدمت الحكومة تقريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل، وعرضته على مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعيّنت الحكومة جهات اتصال معنيين بحقوق الإنسان على كل من المستوى الوزاري، ومستوى وزارات الدولة، ومستوى المقاطعات؛ وشاركت جهات الاتصال في تقديم التقارير، وتُنظر مشاركتهم في تقديم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان</p>	<p>اعتماد الحكومة لآلية لتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان</p>

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

إتمام جميع المهنددين الجدد في قوات دفاع تيمور - ليشتي والشرطة الوطنية برنامج التدريب الجديد بشأن حقوق الإنسان

نظمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مع شركائها، ١٨ دورة تدريبية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بشأن حقوق الإنسان

وعقدت ٨ دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان لـ ٢٥٠ مجندا جديدا للشرطة الوطنية كما عقدت البعثة ١٠ دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع أفراد من القوات المسلحة التيمورية

معالجة نظام العدالة الجنائية بحلول عام ٢٠١٢ جميع القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة في سياق أزمة عام ٢٠٠٦، والتي حددتها لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال إجراء تحقيق فيها، والقيام إما بملاحقة الأشخاص المعنيين، ثم محاكمتهم، وإما بغلق ملفات القضايا إذا لم يعثر على أدلة يُستند إليها في إصدار لائحة الاتهام

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ فتح ملف قضية أخرى للجنة التحقيق الخاصة، والمحاكمة بخصوصها جارية وصدرت أحكام نهائية في ٧ قضايا وتم حفظ ٤ قضايا وفتح ملف قضية ويجري التحقيق في ٤ قضايا

إدراج مبادئ حقوق الإنسان في المقرر الدراسي عن المواطنة والتربية المدنية في الصفوف من ٧ إلى ٩

أُنجز. فقد أعدت وزارة التعليم في عام ٢٠١٠ منهاجا دراسيا للصفوف من ٧ إلى ٩ بشأن التربية المدنية والمواطنة وحقوق الإنسان بدعم من التعاون البرتغالي. واستخدم المقرر في الصفوف من ٧ إلى ٩ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساعدت البعثة الوزارة في تدريب مدرّبي المعلمين على إدماج حقوق الإنسان في خطط الدروس للمدارس الابتدائية والثانوية، الشاملة للصفوف من ٧ إلى ٩

إتمام التحقيقات (في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١) في القضايا المتبقية وعددها ٢١٠ قضايا متعلقة بجرائم خطيرة ارتكبت في عام ١٩٩٩

تم التحقيق في ٢٩٤ قضية (٧٩ منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١١)، وبذلك تبقى ١٠٢ من ٣٩٦ قضية حُدّدت في عام ٢٠٠٨ وقد أدت زيادة عدد أفرقة التحقيق من ٥ في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ بنهاية عام ٢٠١١ إلى ارتفاع طفيف في المعدل الشهري للتحقيقات المنجزة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

تزايد فعالية الآليات الوطنية لحماية حقوق المرأة والطفل. وزيادة ملموسة في وصول النساء والأطفال إلى نظام العدالة الرسمي

كان انتفاع الضحايا بخدمات الحماية منخفضاً، وهو ما تدل عليه القضايا المتعلقة بتوفير الخدمات للنساء والأطفال، بتيسير من البعثة منذ تموز/يوليه ٢٠١١. ففي تموز/يوليه ٢٠١١ أجرت البعثة مسحا لشيوخ القرى أوضح أن الآليات غير الرسمية ما زالت تُستخدم على نطاق واسع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قدمت البعثة الدعم لدورتين تدريبيتين على مستوى القرى بشأن قانون مكافحة العنف العائلي في منطقة بوبونارو، لإذكاء الوعي. وتشير زيادة مقدارها ٣٤,٥ في المائة في عدد قضايا العنف العائلي المبلغة إلى الوحدة المعنية بالضعفاء من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ إلى إنجاز جزئي للهدف

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

إسداء المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومة ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن الاستعراض الدوري الشامل وآليات تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

نعم

أسدت البعثة المشورة والتوجيه لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة في رصد قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها (بما في ذلك في فترة الانتخابات الرئاسية) وقدمت التدريب لاثنتين من المكاتب الإقليمية لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة والمنظمات غير الحكومية الشريكة. ويُخص بالذكر أن البعثة دعمت التحليل القانوني والمناقشات الداخلية، والتعليقات على التشريعات، وقدمت التدريب لإدارة القانونية المعنية بقانون حقوق الإنسان التي ستنشأ مستقبلاً. وساعدت البعثة مكتب أمين حقوق الإنسان بالمشاركة في اجتماعات عقدت بالخارج مع الشركاء الدوليين، وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، بتقديم الدعم الفني والمالي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم الدعم والتوجيه، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. بما في ذلك في المناطق، بشأن التحقيقات، والرصد، والدعوة، وإعداد التقارير المطلوبة	نعم انظر النتائج ذات الصلة أعلاه
تقديم المشورة والدعم عن طريق إيفاد مدع عام دولي لإتمام جميع التحقيقات التي لم تبت فيها لجنة التحقيق	نعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة توجيه الدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مكتب المدعي العام بتقديم تمويل جزئي لوظيفتين لمدعين عامين دوليين للتعامل مع لجنة التحقيق الخاصة، والقضايا ذات الصلة
تقديم المساعدة التقنية إلى البرلمان في مجالات البحث والتوعية والتواصل بشأن مسألة التعويضات وبشأن المؤسسة التي تخلف لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، ولجنة تقصي الحقائق والصدقة المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال نشر القوانين المترتبة على ذلك، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب إلى المؤسسة الجديدة	لا ساعدت البعثة في تنظيم المشاورات العامة وقدمت إلى المشاورات المواد ذات الصلة. وفي ٢١ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، بدأ البرلمان القراءة النهائية لقانون التعويضات لضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، ولكن المناقشة أوقفت لعدم اكتمال النصاب. وبما أن المناقشة لم تُستأنف حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، فلم تتسن الموافقة على القوانين في الدولة التشريعية. وتمت الموافقة على مشروع قانون التعويضات (ومشروع قانون معهد الذاكرة ذي الصلة) في القراءة الأولى والثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولكن المناقشة النهائية أجلت مرارا منذ ذلك الحين
رصد حالة حقوق الإنسان وردود السلطات على الادعاءات بارتكاب انتهاكات، من خلال القيام بزيارات إلى مراكز الشرطة، والمحاكم، والسجون، والمستشفيات، والقرى، ومتابعة تقارير وسائط الإعلام، وعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإجراء مقابلات مع الضحايا والشهود.	نعم أجرت البعثة رسدا أسبوعيا لزنائين الاعتقال وسجني نيكورا وغلينو؛ ورصدا منتظما للانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الشرطة الوطنية أو القوات المسلحة التيمورية، بما في ذلك رصد ردود المؤسسات على الانتهاكات المزعومة، من خلال عمليات التحقيق الجنائي والتأديب الداخلي؛ ورصدا

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
منتظما للعنف الجنساني، وحقوق الأطفال، وحقوق ذوي الإعاقة، وسائر الفئات الضعيفة، وعمليات الإخلاء القسري والتعصب الديني. وشاركت البعثة بانتظام في الفريق العامل الفرعي المعني بالإصلاحات، والفريق العامل المعني بالسجون، وفي اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان	ورصد حالة الفئات الضعيفة، بما في ذلك المعتقلون والأحداث، والنساء والأطفال
عقدت البعثة في مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢، دورتين لتدريب المدربين لما مجموعه ٣٨ مدرسا بمعهد تدريب المدربين بالوزارة، على إدراج حقوق الإنسان في خطط الدروس في المدارس الابتدائية والثانوية، بما في ذلك الصفوف من ٧ إلى ٩ وقد قامت اليونسكو بتمويل هذا التدريب	نعم عقد ٤ دورات لتدريب المدربين لصالح وزارة التعليم لكي يدرج المدرسون أفكار حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها في دروسهم اليومية المقدمة للصفوف من ٧ إلى ٩
قدمت البعثة الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في مجالات إعداد المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل والعنف الجنساني وطباعة تلك المعلومات وتوزيعها. وشاركت البعثة بانتظام في الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المعني بحماية الطفل في كل منطقة، بما في ذلك المشاركة كشريك فاعل في شبكة الإحالة المعنية بضحايا العنف الجنسي والجنساني	نعم تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، ومواصلة الدعوة لقانون مكافحة العنف العائلي وورصده
أتمى فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة ٧٩ تحقيقا، فوصل بذلك مجموع التحقيقات التي أجريت إلى ٢٩٤ من أصل ٣٩٦ تحقيقا لم يبت بعد فيها (٧٤ في المائة)	نعم تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام لإتمام جميع التحقيقات البالغ عددها ٣٩٦ بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت في عام ١٩٩٩
استنادا إلى دراسة استقصائية لإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام والطرق المفضلة لتلقي المعلومات سواء من التلفزيون أو الإذاعة اختيرت	نعم تقديم الدعم الإعلامي لتعزيز الفهم العام لحقوق الإنسان والتوعية الإعلامية بها من خلال إنتاج وتوزيع ٢٤ صورة فوتوغرافية،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

البرامج الإذاعية والتلفزيونية المحلية للبعثة باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتواصل بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولم يتم إنتاج مطبوعات، مثل الملصقات. وتم إعداد خطة للتواصل من أجل الإعلان عن حدود تقرير البعثة عن العجز، بما في ذلك بث نشرة صحفية وعقد مؤتمر صحفي، مما أسفر عن تغطية شاملة للموضوع في وسائل الإعلام المحلية، وتغطية دولية من جانب هيئة الإذاعة البريطانية

وتنظيم معرض للصور، وإنتاج وتوزيع مقاليتين و ١٠٠٠٠ ملصق، و ٣٠٠٠ نشرة إعلانية، وإعلان واحد من إعلانات الخدمة العامة، وتنظيم ٢٠ لقاء للتواصل مع المجتمع المحلي، وإنتاج وتوزيع نشرتين صحفيتين وعقد مؤتمر صحفي

وخصصت ٤٥ دقيقة من البرامج التلفزيونية و ٧٠ دقيقة من البرامج الإذاعية لقصص إخبارية محددة عن حقوق الإنسان

وقدم الدعم إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من أجل إنتاج شريطي فيديو تعليميين لتوعية المجتمع المحلي

وعقدت ٩ لقاءات للتواصل مع المجتمع المحلي وأنتجت نشرتان صحفيتين وتم تنظيم مؤتمرين صحفيين

وأذيعت مقابلتان مع وسائل إعلام دولية

العنصر ٣: الحوكمة والعدالة وتنسيق المساعدة الإنسانية

٣٣ - قامت البعثة بدعم الآليات التي تعزز المشاركة المدنية في الجهود السياسية والحكومية الرامية إلى تعزيز المؤسسات التي لها وظائف في مجال الرقابة والمساءلة، وهي البرلمان الوطني ولجنة مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية.

٣٤ - وبناء على طلب الحكومة قدمت البعثة مساعدة إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية لعام ٢٠١٢ لضمان استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل.

٣٥ - وقدمت البعثة المساعدة والمشورة القانونية إلى الأطراف المعنية الرئيسية في نظام العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بالعدل بين الجنسين، وقضاء الأحداث والإصلاحات. وقد ساعد هذا السلطات التيمورية على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحكومية لقطاع العدالة، إلى جانب التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات.

٣٦ - وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبالتشاور مع شركاء الحكومة الرئيسيين في مجال التنمية، قامت البعثة برصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، وبخاصة فيما يتعلق بعمالة الشباب والمساواة بين الجنسين، والأهداف الإنمائية للألفية والحوكمة الاقتصادية والتنمية المالية.

٣٧ - وقامت البعثة، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بتقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمجال التقني إلى المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية. وساعدت البعثة والبنك الدولي برنامج الأولويات الوطنية في صياغة الأولويات المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية بما يكفل التنسيق بين الوزارات وأتساق المساعدة المقدمة من الشركاء في مجال التنمية. وقامت البعثة بدعم اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وركزت البعثة على تنمية القدرات الوطنية، مع التسليم التدريجي لمهام الدعم إلى الحكومة أو وكالات الأمم المتحدة، أو الشركاء الثنائيين/المعددي الأطراف في مجال التنمية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، قامت البعثة بدعم جهود الحكومة لبناء القدرة على الاستعداد للكوارث والتصدي لها، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء الدوليين.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية ومستدامة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
ازدياد قدرة الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات على التخطيط للانتخابات الوطنية وجميع العمليات الانتخابية المتعلقة بها مثل تسجيل الناخبين، وعرض قوائم الناخبين والطعن فيها، وتنظيم حملات لتوعية الناخبين والمواطنين، وتنظيم تلك الأمور والإشراف عليها	أُنجز. نقحت الحكومة التشريعات الانتخابية التي وافق عليها البرلمان الوطني، وأصدرها الرئيس في حزيران/يونيه ٢٠١١ في الجريدة الرسمية، مما أتاح لهيئتي إدارة الانتخابات بدء التحضيرات لإجراء الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢. وقامت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات بصياغة تشريعات فرعية وافقت عليها اللجنة الوطنية للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتم نشرها، مما أتاح تدريب موظفي الانتخابات. وجرى إعداد وتنفيذ

برامج لتوعية المواطنين والناخبين؛ ووضعت خطط تشغيلية ولوجستية. وجرى تصميم وتنفيذ تدريب للموظفين الوطنيين على الإجراءات الانتخابية. وازداد تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للانتخابات للأمانة التقنية لإدارة الانتخابات وقد توليتنا تنظيم حولتين من الانتخابات الرئاسية والإشراف عليهما بنجاح (في ١٧ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢) والانتخابات البرلمانية (في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢)

أُنجز. جرى تحسين فهم البرلمان لدوره التشريعي والرقابي وعمله مع الشركاء الآخرين بما في ذلك المجتمع المدني. وشارك برلمانيون من الحكومة والمعارضة على حد سواء في منتديات الحكم الديمقراطي التي نظمتها البعثة المتكاملة حيث بوسع المواطنين وأعضاء البرلمان طرح القضايا موضع الاهتمام وإجراء المناقشات وتقديم التوصيات

أُنجز. شارك الوزراء وكبار المسؤولين وأعضاء البرلمان مشاركة تامة في منتديات الحكم الديمقراطي على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، مما أتاح تحاور المواطنين والقادة. ونظمت هذه المنتديات أيضاً على مستوى المقاطعات الفرعية، حيث يسرت حواراً مستفيضاً وحماسياً ضمن مختلف المجتمعات المحلية وفي ما بينها ونظمت هذه المنتديات بدعم واسع من البعثة المتكاملة

تعرقل التقدم بشأن سن قانون ينظم وسائط الإعلام ولم يكن هناك منتدى مؤسسي للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية. إلا أن هناك ترتيبات مخصصة اتخذت بين هذه المنظمات والمؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة. وأبدت اللجان البرلمانية استعداداً متزايداً للاستماع إلى آراء منظمات المجتمع المدني الوطنية، ولدى هذه المنظمات اتصال عادة بالقادة السياسيين أو قادة الخدمة المدنية. إلا أن التطور المهني للصحافيين بطيء بسبب استفادتهم من مساعدة خارجية محدودة فقط

إحراز تقدم فيما يتعلق بقدرة البرلمان على تعزيز دوره الرقابي والنيابي المنصوص عليه في الدستور وأداء ذلك الدور عبر تنفيذ خطته الاستراتيجية؛ والمشاركة في منتدى الحكم الديمقراطي والأعمال المتصلة بتحقيق الشفافية والمساءلة على مستوى الحكومة

إنشاء منتدى الحكم الديمقراطي من أجل إجراء مناقشات وحوارات مستنيرة بشأن جميع جوانب الديمقراطية، تعزيزاً للتسامح ومشاركة المواطنين

سن مشاريع للقوانين المتعلقة بوسائل الإعلام، وإنشاء آلية للتنظيم الذاتي؛ واستعراض الإطار التشريعي للمجتمع المدني، وإضفاء طابع مؤسسي على آليات مشاركة المجتمع المدني، وخصوصاً مشاركته في مؤسسات الدولة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

أُنجز. على الرغم من تأجيل إنشاء البلديات حتى عام ٢٠١٤ لتنسيق تخطيط مشاريع المقاطعات وتنفيذها، وافقت الحكومة على مرسوم القانون المتعلق بالتخطيط الإنمائي المتكامل في المقاطعات في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأُنجزت جميع إدارات المقاطعات الثلاث عشرة خطط البنى التحتية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستوى المقاطعات والميزانية المتصلة بها وفقاً لمرسوم القانون

أُنجز. حولت لجنة الخدمة المدنية عقود أكثر من ١٢ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية من مؤقتة إلى دائمة، وهي تقوم بإدخال جميع سجلات موظفي الخدمة المدنية في نظام برامج جديدة. وتقوم اللجنة أيضاً بإنشاء شبكات اتصالات لنقل المعلومات بصورة أكثر انتظاماً إلى جميع موظفي الخدمة المدنية بشأن المعايير والالتزامات الأخلاقية المهنية

واصلت تيمور - ليشتي ما تبذله من جهود لتعزيز عمليات مكافحة الفساد. وصدر القانون المنشئ لديوان المحاسبة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١، واستقدم موظفو الديوان وخضعوا لاحقاً للتدريب في لشبونة. ونشر الموجز التنفيذي للتقييم الذاتي واستعراض الأقران بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتضمن توصيات متنوعة، بما في ذلك التوصية بإنجاز الأطر التشريعية. وواصلت لجنة مكافحة الفساد الاضطلاع بأنشطة تحقيقية وباشرت أنشطة وقائية. ولا يزال يتعين توضيح أدوار ومسؤوليات كل من النائب العام والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ولجنة الخدمة المدنية وتنسيقها

تعزيز تنفيذ الأعمال بإدارات المقاطعات، وإدارة برامج الوزارات المختصة والمشاريع الإنمائية المحلية، بما في ذلك تقديم الخدمات قبل إنشاء البلديات

زيادة فعالية واستجابة أجهزة الخدمة المدنية، مما يشجع على النهوض بتقديم الخدمات الأساسية

إنشاء ديوان المحاسبة المنصوص عليه في الدستور وشروعه في العمل، ومواءمة وظائف مؤسسات مكافحة الفساد التابعة له بهدف القضاء على الثغرات والازدواج على المستوى الوظيفي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نعم تمت الموافقة على الإطار القانوني للانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢ وإصداره في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتمت الموافقة على التشريعات الفرعية ونشرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقدم المستشارون القانونيون للأمم المتحدة، بوصفهم

تقديم الدعم والمشورة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات بشأن الإطار القانوني للانتخابات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أعضاء في لجنة تنقيح القوانين الانتخابية، الدعم والمساعدة إلى الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات في تنقيح القوانين الانتخابية وصياغتها. وقامت الأمانة التقنية بصياغة التشريعات الفرعية التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للانتخابات. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى هيئتي إدارة الانتخابات من خلال فريق الأمم المتحدة المتكامل لدعم الانتخابات، مع انتداب مستشارين انتخابيين في كلتا المؤسستين طوال الفترة

قدم فريق الأمم المتحدة لدعم الانتخابات، بالشراكة الوثيقة مع منظمة اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المساعدة إلى هيئتي إدارة الانتخابات في إعداد وتنفيذ استراتيجيات لتوعية الناخبين (الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات) وتوعية المواطنين (اللجنة الوطنية للانتخابات) مع التركيز على الفئات المستهدفة. وشمل ذلك تصميم مواد مثل الملصقات واللافتات والكتيبات والموارد الإعلامية وصياغة الأدلة العملية. وجرى توزيع هذه المواد في جميع المقاطعات الثلاث عشرة وجرى إعداد إعلانات الخدمة العامة بالتعاون مع الأمانة التقنية واللجنة الانتخابية وبثها على المحطات التلفزيونية والإذاعية الوطنية بدعم من مكتب الإعلام التابع للبعثة المتكاملة

قدم الدعم وأسديت المشورة في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمان الوطني المعنون "تعزيز القدرة المؤسسية للبرلمان الوطني في تيمور - ليشتي"

نعم

تقديم الدعم والمشورة بشأن تصميم وتنظيم حملة لتوعية الناخبين والمواطنين مع التركيز على استراتيجيات تمكين المرأة والشباب والناخبين الجدد

نعم

تقديم الدعم والمشورة بشأن إنشاء وتنظيم مجموعات للنقاش تخص اللجان التسع التابعة للبرلمان الوطني، وبشأن إجراء مشاورات عامة في قطاعات محددة مثل مبادئ الحكم

		<p>الدستوري والمساءلة والشفافية، وكذلك بشأن بلورة آلية للإبلاغ عن أداء البرلمان تشدد على إمكاناته ونقاط قوته وضعفه للمساعدة على ضمان دوره الرقابي والضوابط والموازن الخاصة به</p>
<p>نظمت البعثة المتكاملة بالتعاون مع السلطات المحلية ٥١ منتدىً للحكم الديمقراطي بمشاركة أكثر من ٣ ٥٠٠ مواطن من السكان المحليين من بينهم نحو ٧٠٠ امرأة. ونجحت هذه المنتديات في ما يتعلق بالمشاركة وطبيعة المناقشات. إلا أنه لم يتم تحديد أي آلية مؤسسية حتى الآن لإنشاء معهد وطني للحكم الديمقراطي</p>	نعم	<p>ترسيخ منتدى الحكم الديمقراطي في إطار إحدى المنظمات الوطنية، تشجيعاً لتنظيم حوار شهري بشأن المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وكذلك تأسيس معهد وطني معني بالحكم الديمقراطي يساعد المواطنين ومؤسسات الدولة على الانتظام في إجراء حوارات مستنيرة بشأن مسائل الحكم</p>
<p>استمرت البعثة المتكاملة بالعمل على نحو وثيق مع منظمات المجتمع المدني في تيمور - ليشتي، لا سيما من خلال منظماتها الجامعة (منتدى المنظمات غير الحكومية في تيمور - ليشتي) التي قدمت لها البعثة المتكاملة المساعدة التقنية من خلال نشر فريق متطوعي الأمم المتحدة. ولم ينظر في الدعوة إلى تنقيح مرسوم القانون المتعلق بالمنظمات التي لا تستهدف الربح، نظراً إلى المشاكل على مستوى القيادة الداخلية في منتدى المنظمات غير الحكومية والاستقالة غير المتوقعة للمدير التنفيذي والفترة المؤقتة التي استغرقها مجلس المنتدى لاستقدام مدير تنفيذي جديد ومدتها ٥ أشهر. وعلى الرغم من تقديم الدعم التقني لتعزيز القدرة المؤسسية لمنتدى المنظمات غير الحكومية، لم ينظر في صياغة التشريعات المتعلقة بحرية المعلومات والآليات ذات الصلة</p>	لا	<p>تقديم المشورة والدعم التقني بشأن سن القوانين التي تؤثر على وسائل الإعلام والمجتمع المدني، مما في ذلك تنقيح مرسوم القانون المتعلق بالمنظمات التي لا تستهدف الربح ومشاريع القوانين الصادرة بشأن حرية الإعلام ووسائل الإعلام ومجلس الإعلام والإذاعات المحلية والصحفيين، وكذلك تقديم المشورة بشأن وضع وتنفيذ قانون الصحافة وآلية للتنظيم الذاتي للجهات الإعلامية الفاعلة</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>نعم</p> <p>استمر كل من البعثة المتكاملة ومنتدى المنظمات غير الحكومية في تيمور - ليشتي في الاشتراك في رئاسة لجنة استشارية لشؤون المجتمع المدني أنشئت في آذار/مارس ٢٠١١، تضم ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وتعد اجتماعات دورية لتبادل الآراء والمعلومات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة ٥ اجتماعات. وتم التوصل إلى اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة تقديم الدعم إلى اللجنة بعد المغادرة المتوقعة للبعثة المتكاملة. وقد يسرت البعثة إنشاء منظمات مهنية بما في ذلك رابطة المحاسبين ورابطة المهندسين، من خلال استضافة اجتماعات أولئك المهنيين</p>	<p>تقديم الدعم إلى عمل اللجنة الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة باعتبارها آلية للمشاركة يمكن أيضا الاستعانة بها في التعامل مع مؤسسات الدولة، وكذلك تقديم المشورة بشأن إنشاء الرابطة المهنية بوصفها من الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني</p>
<p>لا</p> <p>بناءً على خطة انتقالية مشتركة متفق عليها بين البعثة المتكاملة والحكومة، لا يتعين أن تضطلع البعثة المتكاملة بهذا النشاط</p>	<p>إجراء اتصالات شهرية مع الحكومة لتشجيعها على دعم محطات الإذاعات المحلية، وإنشاء مؤسسة لتدريب الصحفيين، إلى جانب التنفيذ الفعال لاستراتيجيتها الخاصة بالتواصل مع المواطنين</p>
<p>نعم</p> <p>أجلت الحكومة إنشاء البلديات. وعملت البعثة المتكاملة بالتنسيق الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذان توليا تقديم المشورة إلى وزارة إدارة شؤون الدولة في التخطيط التشاركي لمشاريع المقاطعات. ونشرت البعثة المتكاملة موظفين فنيين وطنيين لتقديم الدعم إلى إدارات شؤون المقاطعات من خلال تنفيذ أنشطة في مجال بناء القدرات. وجرى تنظيم تدريب للمساعدات الإداريين من المجالس القروية ومكاتب إدارة شؤون المقاطعات؛ وخضع للتدريب أكثر من ٢٠٠ مشارك في ٧ مقاطعات. وجمعت البعثة</p>	<p>تقديم الدعم الاستشاري التقني إلى الحكومة من أجل سن القوانين المنشئة للبلديات، واعتماد إجراءات تخطيط البرنامج الإنمائي المحلي وتنفيذه ورصده، وبناء القدرات التقنية والإدارية لإدارات المقاطعات والمقاطعات الفرعية والمجالس القروية</p>

المتكاملة أيضاً بيانات لتقارير الحكم المحلية والشهرية الخاصة بها. ووافقت وزارة إدارة شؤون الدولة على مواصلة إعداد تقارير الحكم المحلي بعد مغادرة البعثة المتكاملة

انتدبت البعثة المتكاملة موظفاً في لجنة الخدمة المدنية للمساعدة في تحسين الاتصالات داخل لجنة الخدمة المدنية وإبلاغ البرلمان وتطوير الاتصال الفعال في كافة مجالات الخدمة المدنية. وعملت البعثة عن كثب مع المعهد الوطني للإدارة العامة لإعداد برنامج تدريب لموظفي إدارة شؤون المقاطعات

نعم

تقديم المشورة والدعم التقني لتعزيز القدرات المؤسسية في كل من لجنة الخدمة المدنية والمعهد الوطني للإدارة العامة بهدف تنفيذ ولايتهما، وتقديم المشورة والدعم التقني أيضاً إلى الآليات التي تشرك المواطنين في إصلاح عملية تقديم الخدمات من أجل تحسين الفعالية والمساءلة الاجتماعية والتشجيع على تحسين السلوك التنظيمي في سياق الخدمة المدنية بوصفه عنصراً أساسياً لإحراز النجاح في تنفيذ عملية إصلاح الخدمة المدنية

أسدت البعثة المتكاملة المشورة إلى القيادة الوطنيين وأجرت تحليلاً للمسائل المتصلة بإطار مكافحة الفساد. وأجريت مناقشات متعلقة بالسياسات على وجه الخصوص مع مفوض مكافحة الفساد الذي اجتمع بصورة منتظمة مع نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الحوكمة والدعم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية. وقدمت البعثة المتكاملة المساعدة إلى لجنة مكافحة الفساد في إعداد مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وأسدت المشورة بشأن كيفية إشراك أصحاب المصلحة في هذه الاستراتيجية

نعم

تيسير التعاون بين المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد من خلال تحديد الوظائف المشتركة بينها في مجال مكافحة الفساد وتشجيع النقاش للحد من إمكانية نشوب منازعات على مجال الاختصاص أو على الموارد، أو تفادي تحمل مسؤولية مكافحة الفساد، وكذلك بين شركاء التنمية الدوليين في تيمور - ليشتي عبر تحديد المقاصد المشتركة والأنشطة المتوازية من أجل تقليص احتمال مساهمة الدعم الخارجي في إثارة الالتباس بشأن تشريعات مؤسسات مكافحة الفساد ووظائفها

قدمت البعثة المتكاملة المساعدة وأسدت المشورة إلى لجنة مكافحة الفساد لجمع كافة أصحاب المصلحة في مجال مكافحة الفساد من أجل استعراض تنفيذ الاتفاقية (انظر أيضاً أدناه، في إطار الإنجاز المتوقع ٣-٢)

نعم

تيسير مشاركة تيمور - ليشتي في الشبكات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد التي تهدف إلى المساعدة على الكشف عن الفساد وغسل الأموال، والمساعدة على إجراء التحقيقات عبر الحدود واسترداد الأصول وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى جانب

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
ويشارك حالياً كل من لجنة مكافحة الفساد والمصرف المركزي بصورة منتظمة في اجتماعات فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال	تقديم المشورة بشأن تحديد تدريبات خاصة تخدم الاحتياجات الداخلية لمؤسسات مكافحة الفساد
اضطلع مكتب الاتصالات والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بأنشطة في مجال بناء القدرات بصورة منتظمة في مجالات تطوير اللغة الإنكليزية، وتدريب الموظفين الصحفيين في مكاتب الرئيس ورئيس الوزراء ووزارة الخارجية أثناء العمل. وجرى إعداد ١١ إعلاناً للخدمة العامة مع موظفي محطة الإذاعة والتلفزيون الرسمية، لا سيما في ما يتعلق بالانتخابات. وشارك ٣٠ موظفاً وطنياً للاتصالات من البعثة المتكاملة والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تدريب معزز على الاتصالات مع خبير استشاري رائد في شؤون التدريب عن "الاتصالات من أجل إحداث أثر سلوكي"	تقديم الدعم والمشورة بشكل متواصل إلى وسائط الاتصال وجهود بناء قدرات الإعلام عبر تمكين الشركاء من وسائط الإعلام المحلية من المشاركة في أنشطة التدريب أثناء العمل التي تستهدف الموظفين الوطنيين العاملين في مكتب الاتصالات والإعلام. تقديم المشورة إلى وسائط الإعلام التيمورية بشأن بناء القدرات، بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به في مجال توطيد الديمقراطية والتعاون، حسب الاقتضاء، في الأنشطة الأخرى ذات الصلة الهادفة لتطوير وسائط الإعلام في تيمور - ليشتي
قدم الدعم إلى الهيئتين الوطنيتين لإدارة الانتخابات لإعداد مواد لتوعية المواطنين والناخبين. وأجريت دراسة استقصائية مصغرة عن دوافع الناخبين الذين يدلون بأصواتهم للمرة الأولى للمساعدة في إعداد منتجات للتربية المدنية تستهدف الشباب وبالإضافة إلى ذلك، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية:	العمل على توعية الرأي العام بالتقدم المحرز في مجال النهوض بالحكم الديمقراطي، من خلال إعداد ونشر مواد إعلامية تشمل مقالين، و ٨٠٠٠ ملصق، و ٢٠٠٠ بطاقة بريدية، و ٤٠٠ ملف، و ٤٠٠ قميص، و ٢٥٠٠ نشرة إعلامية، و ٢٥٠ قبعة، و ٢٤ صورة، ونشرة صحفية، وعقد مؤتمر صحفي، وتنظيم ٦ لقاءات للتواصل مع المجتمعات المحلية
نظمت ٣ مؤتمرات صحفية	
وزعت ١٥ نشرة صحفية	
نشرت ٣ رسائل	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أنتج البرنامج التلفزيوني مواد مدتها ٣٥ دقيقة
المواد وأنتج البرنامج الإذاعي مواد مدتها
٥٣ دقيقة

جرى إعداد وبث ٧ إعلانات للخدمة العامة
بالاقتران مع الهيئات الانتخابية الوطنية. وقامت
نحو ٣٠ رسالة إلكترونية لصورة اليوم بتوثيق
مختلف مراحل الانتخابات

جرى إعداد مواد مطبوعة لدعم فهم الشرطة
الوطنية لتييمور - ليشتي لعملية الانتخابات،
بما في ذلك: ٣ ٥٠٠ كتيب، و ٦٠٠ دليل،
و ١٢ بطاقة بريدية/بطاقات جيب،
و ٣ ٥٠٠ كتاب

وقدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى ١٠ لقاءات
للتواصل مع المجتمعات المحلية

الإيجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرات قطاع العدالة في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. اعتمدت التشريعات الأساسية، بما في ذلك القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف العائلي، فضلا عن قانون مكافحة الفساد، وقانون ديوان مراجعة الحسابات، وقانون بشأن التعاون القضائي الدولي، وقانون بشأن غسل الأموال. وأعيد تقديم مجموعة قوانين الأراضي التي اعترض عليها الرئيس، إلى البرلمان الوطني. ولم يتم بعد اعتماد قانون قضاء الأحداث وقانون اللجوء إلى المحاكم فضلا على القانون المنظم للعلاقة بين نظامي العدالة غير الرسمي والرسمي

تحرز حكومة تيمور - ليشتي تقدما في إنجاز التشريعات الأساسية، بما في ذلك القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف العائلي، والقانون المدني، والقانون الخاص بالملكية الأولى للأراضي والممتلكات

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

تقوم الحكومة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة وكذلك التوصيات الصادرة عن التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات بما في ذلك برامج إعادة الإدماج لتعزيز نظم السجون

أخذت الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في الحسبان معظم التوصيات الصادرة عن التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات. وتحقق تقدم في التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق باستكمال الإطار القانوني، والتعاون بين الشرطة والنيابة العامة، وخدمات السجون، بينما تأخر تنفيذ استقلال القضاء، والتصدي للإفلات من العقاب/المساءلة. ويتعين رصد التقدم المحرز من جانب أمانة التخطيط المنشأة حديثاً، في إطار الخطة، وآلية المتابعة للفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية. وعلى أنه لا يمكن كفاءة استدامة أمانة التخطيط إلا إذا أنشئت بموجب قانون ينتظر إقراره

تحقيق زيادة تدريجية في عدد القضايا التي تعالج عن طريق النظام القانوني، مع التركيز على القضايا التي تؤثر في الاستقرار الاجتماعي، مع انخفاض عام في عدد القضايا المتعلقة

أنجز. استمر الاتجاه الإيجابي المتمثل في خفض عدد القضايا الجنائية المعلقة، مع حدوث زيادة في القضايا الجديدة، مما يشير إلى أن السكان المحليين يسعون على نحو متزايد إلى الاحتكام إلى نظام العدالة الرسمي. وأسهم نظام المعلومات الإدارية المتكامل في تحسين رصد القضايا. وقد بدأت المرحلة الثانية من النظام الذي يشمل تطبيق تعقب الشكاوى لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وستكتمل هذه المرحلة الثانية التي بدأت في شباط/فبراير، في نهاية عام ٢٠١٢

تُحقق المجالس العليا للقضاء، والادعاء، والمحامي العام، تقدماً كي تُصبح آليات مساعدة فعالة، وذلك بتنفيذ مدونات السلوك

أنشئ المجلس الأعلى لمحامي المساعدة القضائي بوصفه آلية للإشراف وعين أعضاؤه. بيد أنه تلزم مدونات سلوك لجميع المجالس العليا لمواصلة تعزيز نزاهة القضاء

تمتلك الحكومة زمام القيادة لتعزيز آلية التنسيق بين أصحاب المصلحة في قطاع العدالة، بما في ذلك الجهات المانحة

أنجز. عقد الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في مجال اللجوء إلى القضاء برئاسة وزارة العدل، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعات فصلية، لمناقشة الأولويات والغايات الفصلية في قطاع العدالة. ونوقش النموذج المقبل لآلية التنسيق من أجل دعم الخطة الاستراتيجية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ريثما تتم الموافقة على التشريعات ذات الصلة

<p>أُنجز. يُعزز قانون مكافحة العنف العائلي (٢٠١٠) منع العنف العائلي كما يعزز حقوق ضحايا العنف العائلي فيما يتعلق بالعدالة والانتصاف. وتتخذ إجراءات لدعم إنفاذ القانون ولزيادة لجوء النساء والأطفال إلى نظام العدالة الرسمي وذلك بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية. ونفذت أنشطة لزيادة الوعي وشملت شطرا كبيرا من البلد. ونُظمت تدريبات لتعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء. ويُعد العنف العائلي والعنف الجنساني جزءا من مناهج مركز التدريب القانوني. ويجرى إنشاء قاعدة بيانات للوحدة المعنية بالضعفاء تتعلق بقضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف العائلي</p>	<p>زيادة الوعي بالعنف الجنساني مما أسفر عن ارتفاع عدد قضايا العنف الجنسي والعنف العائلي التي تبلغ إلى الشرطة وتجري الملاحقة القضائية بشأنها، بما في ذلك تجميع إحصاءات مصنفة تتعلق بالجرائم</p>
---	--

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أُحرز تقدم في مجال إنشاء نظام جديد للمعلومات الإدارية المتكاملة يربط بين جميع مؤسسات العدالة. وواصلت البعثة تحليل المعلومات الإحصائية وتوفير أحدث المستجدات بشأن التقدم في تنفيذ النظام. وتوفر المرحلة الثانية من نظام المعلومات الإدارية المتكامل المزيد من الشفافية بيد أنها لا تزال تتطلب قرارات تتعلق بالسياسات العامة بشأن المعلومات التي يؤذن للمؤسسات قانونا، وترغب في تقاسمها مع غيرها من المؤسسات والمجتمع المدني والجمهور</p>	<p>توفير الدعم المتواصل لمكتب المدعي العام من خلال مبادرات لمساعدة دوائر النيابة العامة في مجالات تتمثل في خفض عدد القضايا المعلقة عموما، بما في ذلك بذل الجهود لتعزيز التعاون بين النيابة العامة والشرطة</p>
<p>تم رصد التقدم المحرز في تنفيذ التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات من جانب أمانة التخطيط المنشأة حديثا والفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في مجال اللجوء إلى القضاء. واستكملت البعثة موضوعين أوليين للتقييم</p>	<p>تقديم الدعم المتواصل لتنفيذ توصيات التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة من خلال المساعدة التقنية والتنسيق الاستراتيجي والتقييمات الدورية</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>بشأن استقلال القضاء وإنفاذ القوانين، جرت تغطيتهما في تقييم الاحتياجات. وشملت المرحلة الثانية للتقييمات إجراء مقابلات مع القضاة والجهات القضائية الفاعلة الأخرى</p>	<p>تيسير مدخلات أصحاب المصلحة المعنيين في المسائل القانونية الفنية ومسائل الإصلاحية من خلال إجراء تقييمات شاملة، وتحليلات، وتقديم توصيات وإسداء المشورة إلى كبار المديرين والمسؤولين الحكوميين</p>
<p>اضطلعت البعثة بدور رئيسي في مجال التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بتقديم المساعدة في مجال سيادة القانون في تيمور - ليشتي من خلال فريق العامل المعني بالعدالة التابع للأمم المتحدة ومنتدى المناقشة غير الرسمي للجهات المانحة، وتيسير تقييمات قطاع العدالة (مثل التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات)، والتخطيط والتنسيق الاستراتيجيين. واستكمل تقييمان أوليان بشأن إنفاذ القوانين واستقلال القضاء على نحو ما تم إيضاحه في الناتج المشار إليه أعلاه. وعقد الفريق العامل والأفرقة الفرعية المعنية بالإصلاحات وقضاء الأحداث اجتماعات منتظمة كما عقد منتدى المناقشة ثلاثة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير</p>	<p>نعم</p>
<p>واصلت البعثة تقديم المشورة إلى الحكومة وإلى المؤسسات العامة (وزارة العدل، والقضاء، والشرطة، ووزير الدولة لتعزيز المساواة، ولجنة مكافحة الفساد) بشأن إنفاذ القانون المتعلق بالعنف العائلي والإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد، وقدمت تعليقات بشأن مشروع القانون الأخير المتعلق باللجوء إلى المحاكم. وأقر مجلس الوزراء خطة العمل الوطنية المعنية بالعنف الجنساني في أيار/مايو. ودعمت البعثة إنشاء رابطة مستقلة للمحامين، وشاركت في حلقة العمل للتخطيط الاستراتيجي لرابطة محامي تيمور - ليشتي المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢</p>	<p>نعم</p>
<p>تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ التشريعات الرئيسية بما في ذلك مشروع قانون قضاء الأحداث وقانون مكافحة العنف العائلي والإطار القانوني بشأن مكافحة الفساد بالاقتران مع تدريب متخصص للجهات الفاعلة القضائية بغرض تعزيز القدرات الوطنية، فضلا عن مواصلة تقديم الدعم إلى لجنة المرأة في رابطة المحامين في تيمور - ليشتي، بغرض زيادة عدد النساء اللاتي يحضرن إلى مركز التدريب القانوني</p>	<p>نعم</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>واصلت البعثة تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي. وأسهمت البعثة في صياغة قانون دائرة مراجعة الحسابات ووضع النظام الأساسي لحراس السجون. وقدمت البعثة الدعم إلى دورة تدريب استغرقت أسبوعين بشأن التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنساني إلى ٢١ من ضباط الشرطة الوطنيين، بدعم من وزير الدولة لتعزيز المساواة</p>	<p>نعم تقديم المشورة بشأن قضايا العدالة الجنسانية ومسائل الإصلاحات بما في ذلك تصميم وتنفيذ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ إطار قانوني للقانون العرفي يحدد الصلات بين آليات العدالة التقليدية ونظام العدالة الرسمي</p>
<p>قدمت البعثة مشورة توجيهية إلى لجنة مكافحة الفساد وذلك من خلال موظف متفرغ يشارك اللجنة في مكان عملها. وواصلت اللجنة بذل الجهود المتعلقة بالحصول على الأدلة الرسمية للعمليات القضائية المتعلقة بجرائم الرشوة والاختلاس و/أو إساءة استخدام السلطة، كجزء من التقييم الذاتي المستمر الذي يضطلع به البلد فيما يتعلق بامتثاله لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، قدمت البعثة الدعم إلى الزيارة القطرية التي قام بها خبراء من ناميبيا وفيجي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في تيمور - ليشتي، وترافقت مع اللجنة لحضور اجتماع فريق استعراض التنفيذ المعقود في فيينا</p>	<p>نعم تقديم المشورة الفنية والتوجيه إلى لجنة مكافحة الفساد والإطار القانوني المنسق لمكافحة الفساد. وتقديم الدعم من أجل إنشاء ديوان لمراجعة الحسابات وإجراء الاستعراض القطري لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد</p>
<p>استمر تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة مكافحة الفساد، ومكتب المدعي العام، ووزارة العدل، ووزارة الدولة لتعزيز المساواة بما في ذلك استعراض لتشريعات محددة وتقديم المشورة بشأن إنفاذ القوانين، وإعداد إجراءات تنفيذية موحدة ودليل للسجناء، من أجل دوائر السجون</p>	<p>نعم تقديم المشورة القانونية التقنية إلى مؤسسات العدالة دعماً لاستمرار عملية الإصلاح القانوني والمؤسسي، بما في ذلك استعراض الإطار القانوني للمجلس الأعلى للقضاء ودوائر النيابة العامة والدفاع</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في نشر التشريعات الرئيسية والمفاهيم الأساسية لنظام العدالة الرسمي من خلال تصميم وتنفيذ حملات إعلامية عامة والقيام بأنشطة للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني من أجل التوعية القانونية ولتعزيز منع الجريمة مع التشديد على العدالة الجنسانية، وقضاء الأحداث، والإصلاحات	نعم أتاحت البعثة خبرتها ودعمها اللوجستي لوزارة العدل من أجل دعم أنشطة التوعية العامة. وكان التركيز الأساسي على دور نظام العدالة الرسمي ونشر التشريعات الجديدة. وشملت الأنشطة برامج إذاعية تتضمن أسئلة وإجابات بشأن مواضيع العدالة الرئيسية. وأذيعت مقابلات بشأن العنف العائلي ومسائل الأراضي وقضايا الأحداث، والحامين الخاصين، واللجوء إلى العدالة. وأنتج مقال تحقيقي عن العنف العائلي لإعطاء صورة عامة متعددة الوسائط للبعثة

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في مجالي الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعدال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تستحدث الحكومة طرائق وآليات فعالة لتنفيذ ورصد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية بالتنسيق مع الشركاء الإنمائيين، بسبل منها مواصلة أو تطوير برنامج الأولويات الوطنية مع تعزيز السيطرة الوطنية عليه	أطلقت الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١١ خلال الاجتماع السنوي "تيمور - ليشتي والشركاء الإنمائيون". وأعدت وزارة المالية، بدعم من البنك الدولي والبعثة، مذكرة مفاهيمية بشأن تحول برنامج الأولويات الوطنية إلى آلية جديدة للرصد والتنسيق بين الجهات المانحة لأغراض الخطة الإنمائية الاستراتيجية، وقد جرى إطلاع الشركاء الإنمائيين عليها التماسا لتعليقاتهم في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونظمت وزارة المالية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة لمرحلة ما بعد برنامج الأولويات الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي. وحشدت حلقة العمل، التي حضرها الوكالات الحكومية والجهات المانحة والمجتمع المدني، المزيد من الدعم من أجل تفعيل الخطة الإنمائية الاستراتيجية وتقديم توصيات بشأن إقامة إطار مؤسسي. إلا أنه نظرا لتعليق العملية خلال الفترة الانتخابية، ستتولى الحكومة المقبلة وضع اللمسات الأخيرة على الآليات اللازمة للاستعاضة عن برنامج الأولويات الوطنية

لم يبدأ تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية، ومن المتوقع أن يتم ذلك في ظل الحكومة الجديدة في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢

ظل التقدم الاجتماعي - الاقتصادي مستندا إلى تدخلات الدولة على نطاق واسع وكانت البنية الأساسية مستهدفة بشكل رئيسي. وقد أدت تدخلات الدولة في مجال الهياكل الأساسية إلى تحويل بعض من القوة العاملة من الزراعة التقليدية إلى العمل بأجر. ومع ذلك فلم يكن للقطاع الخاص الرسمي أهمية تذكر في النشاط الاقتصادي العام، وظل إيجاد فرص العمل ضعيفا، حيث نشأ ما يزيد عن ٧٥ في المائة من الوظائف في ديلي، حيث يجري معظم النشاط الاقتصادي. وازداد التضخم والتفاوت الاقتصادي. وأبدت الدولة التزاما أقوى إزاء التعليم والصحة، ولكن المؤشرات الهيكلية من قبيل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والإسكان الجيد والطاقة النظيفة لا تزال ضعيفة. ووضعت الحكومة، بدعم ومشورة من البعثة، مؤشرا للضعف الاجتماعي من أجل رصد أثر الخطة الإنمائية الاستراتيجية على الصعيدين الوطني ودون الوطني على مجموعة مختارة من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، مما سيساعد في الوقوف على عوامل الخطر في المستقبل

أنجز. واصلت تيمور - ليشتي إدارة عملية تدعيم صندوق من شأنه أن يوفر ميزانية الدولة خلال الفترة القادمة التي تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات، حتى ولو لم تتولد إيرادات إضافية. ويبلغ رصيد صندوق النفط لعام ٢٠١٢ ما مقداره ١١ بليون دولار، وهو ما يزيد بمقدار ١,٣ بليون دولار عما كان خلال عام ٢٠١١. وفي أوائل عام ٢٠١١، أطلقت وزارة المالية بوابة الشفافية لإتاحة بيانات الميزانية، والمشتريات، وشفافية المعونات والنتائج للجمهور. وتعمل بوابتا الميزانية والمشتريات حاليا بكامل طاقتهما

تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية وما يتصل بها من سياسات اجتماعية - اقتصادية، بما في ذلك التركيز على إحراز تقدم نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

تحرز الحكومة تقدما في معالجة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي قد يكون لها أثر سلبي على السلام والاستقرار، مثل النمو الاقتصادي غير المتكافئ والبطالة (ولا سيما البطالة في صفوف الشباب) وتعذر إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية

تستخدم الحكومة عائدات النفط والغاز بحكمة وتقوم بوضع وتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>سأهت البعثة في المذكرة المفاهيمية للتحويل من برنامج الأولويات الوطنية إلى آلية جديدة للرصد والتنسيق بين الجهات المانحة لأغراض الخطة الإنمائية الاستراتيجية، وضعتها وزارة المالية وأطلعت الشركاء الإنمائيين عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ودعمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة لمرحلة ما بعد برنامج الأولويات الوطنية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تمت فيها بلورة أفكار يمكن استخدامها لدى قيام الحكومة الجديدة بتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية</p> <p>وَعقدت اجتماعات كل أربعة أشهر على النحو المقرر</p>	<p>إسداء المشورة إلى الحكومة، في إطار اجتماعات تُعقد كل أربعة أشهر، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن تفعيل وتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) مع التركيز بصفة خاصة على النمو المستدام والعدل وبما يتماشى مع إطار الأهداف الإنمائية للألفية</p>
<p>قدمت المشورة في هذا المجال من خلال التفاعل بانتظام مع المسؤولين الحكوميين والبرلمان الوطني، ومحافظ المصرف المركزي. وفي الاجتماعات، جرى تبادل الآراء بشأن التنمية الاقتصادية في البلد وتفاعلها مع الاقتصادات في المنطقة، وقدمت المشورة إلى البرلمان الوطني بشأن الميزانية. وعقدت الاجتماعات مع البرلمان أثناء المناقشات المتعلقة بميزانية الدولة وتنقيحها. وعقدت الاجتماعات مع البنك المركزي بصورة غير رسمية مرتين في السنة، ومع الحكومة حسب الطلب. وبالإضافة إلى التفاعل المنتظم، عقدت البعثة ٩ اجتماعات مع اللجنة البرلمانية جيم (٦ اجتماعات مع الرئيس ومستشاري اللجنة و ٣ اجتماعات مع اللجنة بكامل هيئتها)</p>	<p>إسداء المشورة إلى الحكومة، في إطار اجتماعات تُعقد مرتين في السنة، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع شركاء التنمية، بشأن استغلال عائدات النفط والغاز بحكمة وفعالية</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع الشركاء الإنمائيين، بشأن تعزيز إطار الحوكمة الاقتصادية	نعم قدمت المساعدة من خلال التفاعلات المنتظمة مع الحكومة والبرلمان الوطني، ومحافظ المصرف المركزي وعقد اجتماعات كل أسبوعين مع الشركاء الإنمائيين
رصد العوامل الاجتماعية - الاقتصادية مثل التفاوت بين الريف والمدينة، والتضخم، وبطالة الشباب، وتنفيذ الميزانية، والهياكل الأساسية، وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية التي قد تؤثر على السلام والأمن، وإسداء المشورة بشأن هذه العوامل إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري	نعم أجريت عمليات رصد متواصلة، وذلك بتقديم بيانات شهرية إلى فريق الأمم المتحدة القطري عن مواضيع من قبيل الميزانية الوطنية، والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، والنمو في صندوق النفط والدراسة الاستقصائية للنشاط التجاري، والتفاعل المنتظم مع الحكومة
إسداء المشورة إلى الحكومة، في إطار اجتماعات فصلية وشهرية، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن السياسات الاقتصادية - الاجتماعية التي تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	نعم تحت رعاية فريق الأمم المتحدة العامل المواضيعي المعني بالقضايا الجنسانية، الذي اجتمع شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آذار/مارس ٢٠١١ "استقصاء التمكين الاقتصادي للمرأة". والهدف العام من الاستقصاء هو التوصل إلى آليات مستدامة لزيادة الفرص الاقتصادية لكسب العيش المتاحة للمرأة. وأفضت نتائج الاستقصاء إلى عقد حلقة العمل المشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٢ مع وزارة الاقتصاد والتنمية، وبعض أصحاب المصلحة الآخرين من قبيل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وإدارة التعاونيات بهدف وضع سياسات وبرامج تهدف إلى تمكين المرأة في القطاع الاجتماعي - الاقتصادي، وبالتالي تعزيز المساواة بين الجنسين
تقديم الدعم والمشورة إلى أمانة برنامج الأولويات الوطنية من أجل تنظيم اجتماعات فصلية مع الشركاء الإنمائيين واجتماعات رفيعة المستوى للحوار الاستراتيجي بشأن تنفيذ	نعم انتدبت البعثة موظفا متفرغا وموظفا غير متفرغ إلى أمانة برنامج الأولويات الوطنية. وقدم الدعم في تنظيم الاجتماعات الفصلية للشركاء الإنمائيين (تموز/يوليه وتشرين الأول/

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أكتوبر ٢٠١١، وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٢)، بما في ذلك إعداد الوثائق الداعمة. وقدم الدعم لتنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة لمرحلة ما بعد برنامج الأولويات الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٢	الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية؛ وتقديم المساعدة إلى الأمانة لعقد اجتماع كل ثلاثة أشهر، على الأقل، لكل فريق من الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية في المجالات التي لا تزال الأمم المتحدة تشارك فيها مشاركة استراتيجية هامة وتولي فيها اهتماما كبيرا للتنسيق (التنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية والعدالة)
قدمت البعثة تدريبا وتوجيها أثناء العمل المديرية الإحصاءات في وضع مؤشر جغرافي للضعف الاجتماعي. وسوف تستخدم هذه الأداة لرصد تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية وأثرها على الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التقييم المنهجي للتدخلات السياسية. وقدمت البعثة أيضا الدعم إلى وزارة المالية والمديرية الوطنية لفعالية المعونة في تحليل "إطار المشاشة" وتنقيح مؤشرات المشاشة في سياق الاتفاق الجديد لمبادرة الانخراط في مساعدة الدول الهشة	نعم تقديم الدعم لاجتماعات اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في إطار التحضيرات الفنية، والتوثيق، والمتابعة من خلال تنظيم مناسبات للتوعية في الوزارات المعنية (مناسبة واحدة على الأقل كل ستة أشهر)، وضمان إدماج المؤشرات الرئيسية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في الأولويات الوطنية
لم يتم الاضطلاع بهذا النشاط حيث انتهى برنامج الأولويات الوطنية في عام ٢٠١١، ولم يتم الاستعاضة عنه بآلية مماثلة للرصد والتنسيق بين الجهات المانحة من أجل تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية	لا تقديم الدعم إلى خمس وزارات من أجل وضع وتنفيذ خطة للتوعية الشاملة بالأولويات الوطنية عن طريق المنظمات غير الحكومية الموجودة في المقاطعات، ونشر معلومات كل ثلاثة أشهر عن الأولويات الوطنية في ٥ مراكز إقليمية في تيمور - ليشتي
تمشيا مع استراتيجية الاتصالات للمرحلة الانتقالية، كرست المنتجات الإعلامية قسطا كبيرا من وقت البث لديها للأهداف الإنمائية للألفية (التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية) وغير ذلك من جهود الحد من الفقر باستخدام الإذاعة والتلفزيون والرسائل الإخبارية. ولم تكن	نعم تقديم الدعم الإعلامي لتعزيز التوعية العامة والإعلامية بالجهود التي تبذلها الحكومة للحد من الفقر، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري ومجمل التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال إنتاج وبث ٤ برامج إذاعية، وإنتاج

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
المواد المطبوعة الأخرى مطلوبة في إطار الاستراتيجية المعتمدة للمرحلة الانتقالية وخصص البرنامج التلفزيوني ساعتين من وقت البث لهذا الموضوع، كما أنتجت البرامج الإذاعية ١١٠ تقارير إخبارية بشأنه وجرت كتابة ثلاث أعداد خاصة لرسائل إخبارية بلغة التيتوم وتم توزيع حوالي ٤٠٠٠ نسخة مطبوعة وبالإضافة إلى ذلك، جرى توزيع نشرتين صحفيتين وعقد مؤتمر صحفي وتنظيم ٤ أنشطة توعية. ونظمت ٦ أنشطة توعية/تنقيف للأطفال بالاقتران مع مناسبات الجري من أجل السلام/نزهة بالدراجات من أجل السلام، ومناسبات الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما التغذية، وقد أفاد من هذه الأنشطة ٨٠٠٠ من الأطفال والشباب	وتوزيع مقالين، و ٨٠٠٠ ملصق، و ٢٥٠٠ نشرة إعلامية، و ٤٨ صورة فوتوغرافية، و ٤ نشرات صحفية، وتنظيم ٦ لقاءات للتواصل مع المجتمعات المحلية

الإيجاز المتوقع ٣-٤: تعزيز القدرة على تقديم المساعدة في مجالي الإغاثة والإنعاش إلى الفئات الضعيفة وإلى السكان المحتاجين للمساعدة في حالات الطوارئ في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
وضعت الحكومة إطاراً قانونياً واضحاً يمكنها من إقامة هياكل فعالة لإدارة الكوارث	في آب/أغسطس ٢٠١١، قدم نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم إلى نائب رئيس الوزراء ورقة خيارات وضعها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة الكوارث، تعرض الخيارات المؤسسية والقانونية لإدارة الكوارث التي يمكن أن تلائم سياق تيمور - ليشتي. واستندت هذه الورقة إلى التوصيات المستمدة من المشاركين في حلقة العمل التي شملت الحكومة بأكملها والتي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكانت هذه الورقة قيد نظر نائب رئيس الوزراء في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

قامت الحكومة بوضع وتحديث خطط الطوارئ الوطنية، وتنسيقها مع خطط أوساط المساعدة الإنسانية الدولية

نظمت البعثة حلقة عمل للتعريف بالتخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحضر حلقة العمل ممثلون عن الحكومة (وزارة التضامن الاجتماعي، والشرطة، والجيش، والمركز الوطني لعمليات الكوارث، والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث، والحماية المدنية، ووزارة التعليم) والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. واستنادا إلى النتائج، وضعت البعثة مشروعا اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويجري ترجمته إلى اللغة البرتغالية ولغة التيتوم للاستخدام الحكومي. وشاركت الحكومة في عملية التخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة الطوارئ وتولت زمام الأمور فيها

تكون الحكومة قادرة على تنسيق أنشطة الاستجابة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في حالة نشوب أزمات

أنجز. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع أي كوارث كبرى ولكن قدرة الحكومة على الاستجابة تعززت من خلال مشاركة السلطات الوطنية ذات الصلة (وزارة التضامن الاجتماعي، والشرطة، والجيش، والمركز الوطني لعمليات الكوارث، والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث، والحماية المدنية، ووزارة التعليم)، في عملية صياغة خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تقديم الدعم، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، إلى الحكومة، ولا سيما إلى المديرية الوطنية لإدارة الكوارث، من أجل تنمية قدرتها على التصدي للكوارث

نعم
قدمت البعثة دعما إلى حكومة تيمور - ليشتي، ولا سيما المديرية الوطنية لإدارة الكوارث، في إطار أنشطة التخطيط والتأهب من خلال تنسيق عملية التخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة الطوارئ

وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث معا وأطلقا مشروعات بعنوان "تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في تيمور - ليشتي" المقرر تنفيذه بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنسيق صياغة خطة الطوارئ التي تعدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل التصدي للكوارث على الصعيد الدولي وتنسيق الاستجابة الدولية في حالة وقوع كارثة طبيعية	نعم تولت البعثة صياغة خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات واعتمدها لاحقاً الفريق القطري للعمل الإنساني في حزيران/يونيه ٢٠١٢
تقديم الدعم الإعلامي لتوعية المجتمع المحلي والمجتمع المدني بنظم التصدي للكوارث من خلال إنتاج وتوزيع مقالين، و ٨٠٠٠ ملصق، و ٢٥٠٠ نشرة إعلامية، وتنظيم ٦ لقاءات للتواصل مع المجتمعات المحلية	لا تمشيا مع استراتيجية الاتصالات للمرحلة الانتقالية، لم يحظ هذا المجال بالأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الوكالة الرائدة في هذا الصدد وزارة التضامن الاجتماعي، ودعمت البعثة إنتاج اثنين من إعلانات الخدمة العامة الإذاعية بشأن التأهب لموسم الأمطار، حسبما طلبت الوزارة

العنصر ٤ : الدعم

٣٩ - خلال فترة الميزانية، تولى عنصر الدعم في البعثة تقديم خدمات فعالة وناجعة من النواحي اللوجستية والأمنية دعماً لتنفيذ ولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وتحقيق تحسينات في الخدمة فضلاً عن تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وقدم الدعم إلى ما يبلغ في المتوسط ٣٣ مراقبا عسكريا و ٧٢١ فردا من شرطة الأمم المتحدة، ٤٨٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك إلى ملاك الموظفين المدنيين البالغ ٣٨٤ موظفا دوليا (بما في ذلك ٤ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، ٨٧٩ موظفا وطنيا (بما في ذلك ٣ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وشمل ذلك جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برنامج السلوك والانضباط والبرنامج المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وبناء القدرات، وصيانة وإنشاء مرافق المكاتب والإقامة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعمليات النقل الجوي والبري، فضلاً عن قدرات للبحث والإنقاذ والإجلاء الطبي الجوي على مدار الساعة، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة بأسرها.

٤٠ - كما قدم الدعم اللوجستي خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي عقدت في عام ٢٠١٢.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد البعثة بدعم لوجستي وإداري وأمني يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الامتثال التام لمعايير العمل الأمنية الدنيا	أنجز. امتثلت البعثة امتثالاً تاماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير
	وتسوفرت في جميع أنحاء البعثة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك نظام الاتصالات في حالات الطوارئ، وإدارة الأزمات، والاستجابة والمعدات الطبية، والإجلاء الطبي، والإمداد بالطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ، والغذاء والمياه

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عمليات تحسين الخدمات	
تنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة لكافة موظفي البعثة المؤهلين (الموظفون المدنيون والدوليون، ومتطوعو الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون) لضمان أن يتجه جميع الموظفين إلى اختيار أماكن الإقامة التي تستوفي المعايير بشكل كامل	نعم تقدم الإحاطات الإعلامية ومجموعات العناصر التوجيهية التي توزع على جميع الموظفين عند وصولهم إلى البعثة إرشادات وتعليمات بشأن الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وجرى تجهيز جميع طلبات تفتيش الأماكن السكنية والامتثال للمعايير على النحو التالي: المراقبون العسكريون: ٧ الموظفون الدوليون: ٢٥ متطوعو الأمم المتحدة: ٨٢ شرطة الأمم المتحدة: ٦٠
تنفيذ البرامج البيئية وبرامج الخضرة التي تشمل استخدام أجهزة تكييف الهواء عند درجة حرارة معقولة في المكاتب، وإطفاء الأنوار وأجهزة تكييف الهواء والأجهزة الكهربائية الأخرى بعد انتهاء العمل؛ والطباعة على جهي الورقة، وإعادة تدوير الأوراق المستخدمة وإعادة تدوير اللدائن	نعم يشمل تنفيذ برامج "الخضرة" ما يلي: فصل النفايات في الموقع لتقليل الزجاجات البلاستيكية والعلب والزجاجات المستعملة وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛ رصد استهلاك الوقود من خلال أنشطة من قبيل برامج "يوم بدون سيارات في أيام الأحد"،

ووقف دوران المحركات أثناء توقف المركبات، وضبط استخدام أجهزة تكييف الهواء عند مستوى ٢٤ درجة مئوية وإطفاء الأنوار وإقفال الحواسيب الشخصية؛

نقل وتبادل "المهارات الخضراء" عن طريق تنسيق مبادرات الخضرة بين أفراد فريق الأمم المتحدة القطري، وتوفير دورات تدريبية للموظفين لتوعيتهم "بالوظائف الخضراء" و "المهارات الخضراء"؛

سحب الأكياس البلاستيكية من متجر الجنود ومطعم الخدمة الذاتية (الكافيتريا) وشراء الورق المعاد تدويره لأغراض النسخ وأجهزة الطباعة المرابحة لتطبع على كلا الجانبين

وتشجيعا لمبادرات إعادة التدوير في البلد، شاركت البعثة في جمع الورق الممزق لتتولى إحدى المنظمات غير الحكومية إعادة تدويره لتحويله إلى كتل للطهي تستخدم بدلا من الحطب

وأجريت أيضا دراسات استقصائية أولية لتقييم الأحوال البيئية في مواقع البعثة استعدادا للسحب التدريجي والتصفية

أنشئ فريق عامل لما قبل التصفية

نعم

إنشاء فريق عامل لما قبل التصفية لإسداء المشورة إلى الإدارة بشأن أنشطة التصفية المتكاملة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تمركز قوام يبلغ متوسطه ٣١٤ ١ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يتألف من ٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٤٩٠ من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم تمركز قوام يبلغ متوسطه ٣٣ مراقبا عسكريا و ٧٢١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٤٨٩ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن. ويعزى الانخفاض في معدلات شغل الوظائف عما كان مقررا إلى ارتفاع معدلات الشواغر بالنسبة للمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن تربيئات الاكتفاء الذاتي لأفراد الشرطة المشكلة، ورصدها وتفتيشها	نعم أجريت أربع عمليات تفتيش للتحقق من المعدات المملوكة للوحدات تلاها إصدار تقارير وعقد المجلس اجتماعاً واحداً بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم
تخزين وتوفير ٤١ طنا من حصص الإعاشة شهريا، و ٢٤ ٠٠٠ مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية، و ١٧٢ ٥٠٠ لتر من الماء (١١٥ ٠٠٠ زجاجة) لأفراد الشرطة المشكلة في ٦ مواقع (بما في ذلك الفصائل)	نعم تخزين وتوفير ٣٢,٥ طنا من حصص الإعاشة شهريا، و ٤٥٠ ١٤ مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية ١٣٤ ٠٩٢ لتر من المياه (٨٩ ٣٩٥ زجاجة) لأفراد الشرطة المشكلة في ٤ مواقع
	يعزى الانخفاض في الاحتياجات من حصص الإعاشة الميدانية إلى التصفية الإدارية المتوقعة للبعثة وإلى استهلاك المخزون من حصص الإعاشة الميدانية من جراء استخدام وحدات الشرطة المشكلة له
	ويعزى الانخفاض في عدد مواقع الفصائل إلى نشر ٤ فصائل من وحدات الشرطة المشكلة خارج المقر الرئيسي، ودعمها من المقر
إدارة شؤون ١ ٦٦٠ من الموظفين المدنيين في المتوسط (منهم ١٧ في وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، ويضم هذا العدد ٤٢١ موظفا دوليا و ١ ٠٢١ موظفا وطنيا (منهم ٨٦ موظفا فنيا و ٢١١ من متطوعي الأمم المتحدة	نعم إدارة شؤون ١ ٥٠٠ من الموظفين المدنيين في المتوسط، ويضم هذا العدد ٤٢١ موظفا دوليا (منهم ٤ في وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و ٨٧٩ موظفا وطنيا (منهم ٦٦ موظفا فنيا و ٣ في وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة

ويعزى الانخفاض في عدد الموظفين الوطنيين عما كان مقررا إلى ارتفاع معدل الشواغر

ويعزى ارتفاع عدد متطوعي الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى وجود ٦٨ متطوعا إضافيا من متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أجرت البعثة تدريبا لفائدة ٨٥٦ من الموظفين الوافدين حديثا، منهم مراقبون عسكريون، وأفراد من شرطة الأمم المتحدة وأفراد من وحدات الشرطة المشكلة وموظفون مدنيون. وتم النظر في ادعاءات سوء سلوك ضد أفراد البعثة وقدمت الادعاءات المثبتة لاتخاذ إجراءات إدارية أو تأديبية بشأنها

نعم

تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما في ذلك التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية

المرافق والهياكل الأساسية

تمت صيانة وتصليح ٣ معسكرات لوحات الشرطة المشكلة، و ٤٧ مكان عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ٨ مواقع لوحات شرطة الحدود، و ١٧ مكان عمل للموظفين المدنيين و ٢٤ مكتبا انتخايبا في ٩٨ موقعا

نعم

صيانة وتصليح ٦ معسكرات للمراقبين العسكريين/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥٦ مكان عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٧ مكان عمل للموظفين المدنيين في ٨٠ موقعا

ويعزى الانخفاض في عدد معسكرات وحدات الشرطة التي تم الإبقاء عليها إلى عودة وحدات الشرطة المشكلة من المقر في مقاطعة فيكيكي، والمقاطعات الفرعية في أواتولاري وإرميرا إلى المعسكرات الرئيسية

ويعزى انخفاض عدد أماكن عمل الشرطة التي تم الإبقاء عليها إلى إغلاق مراكز للشرطة في ٩ مواقع (تاسي تولو وبيوتوك، وبيداو، وميركادو لاما، وجامعة أوريونتال، وسوق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	بيكورا، وسوق ترانس، ومقر الرئاسة ١ و ٢) ويعزى الإبقاء على المواقع الإضافية إلى الحاجة إلى المكاتب الانتخابية البالغ عددها ٢٤ مكتبا اللازمة لدعم الانتخابات
تزويد كافة أماكن العمل بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها	نعم قدمت خدمات الصرف الصحي إلى جميع أماكن العمل
صيانة وتشغيل منشآت معالجة المياه المستعملة في موقعين	نعم تمت صيانة وتشغيل منشآت معالجة المياه المستعملة في ثكنات أوبريغادو ١ و ٢ في مقر البعثة
صيانة وتشغيل ١٥٤ مولدا كهربائيا تملكها الأمم المتحدة و ٢٠ مولدا تملكها الوحدات العسكرية في ٨٠ موقعا	نعم قامت البعثة بصيانة وتشغيل ١١٨ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٢٣ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات في ٥٨ موقعا
	ويعزى انخفاض عدد المولدات المملوكة للأمم المتحدة ومواقع المولدات إلى سحب المولدات من مواقع مراكز الشرطة المغلقة
	ويعزى ارتفاع عدد المولدات الكهربائية المملوكة للوحدات إلى استخدام وحدات الشرطة المشكلة مولدات كهربائية إضافية
تخزين وتوفير ٤,١ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية	نعم تم توريد ٣,٧ ملايين لتر
	يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى انخفاض عدد المولدات الكهربائية المستخدمة المملوكة للأمم المتحدة عما كان مدرجا في الميزانية بسبب إغلاق تسعة مراكز ومواقع لشرطة الأمم المتحدة
صيانة وتصليح مطار واحد في موقع واحد (ديلي)	نعم تمت صيانة مطار واحد في موقع واحد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
صيانة ٦٩ موقعا لهبوط الطائرات العمودية في ٦٩ موقعا ومدرجا واحدا في منطقة مسؤولة تيمور - ليشتي	نعم تمت صيانة ٦٩ موقعا لهبوط الطائرات العمودية ومدرج واحد في ٦٩ موقعا وبالإضافة إلى ذلك، تمت صيانة ٢٩ موقعا لهبوط الطائرات العمودية دعما للانتخابات الرئاسية (بما في ذلك في الجولة الانتخابية الثانية) والتحضير للانتخابات البرلمانية
النقل البري	
تشغيل وصيانة ٨٢٦ مركبة مملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ٦ ملحقات مركبات وقطعة واحدة من معدات الدعم الأرضي في المطارات) من خلال ورشة واحدة في ديلي و ٤ ورش في المناطق	نعم تشغيل وصيانة ٨٦١ مركبة، بما في ذلك ٦ ملحقات مركبات و ٣ قطع من معدات الدعم الأرضي في المطارات من خلال ورشة واحدة في ديلي و ٤ ورش في المناطق ويعزى ارتفاع عدد المركبات إلى أن عمليات الشطب كانت أقل مما كان مقررا
توريد ١,٩٧٥ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	نعم تخزين وتوريد ١,٦ مليون لتر من الديزل. ويعزى انخفاض الاحتياجات من وقود المركبات إلى تنفيذ برنامج "يوم بدون مركبات"، وتقليل وقت دوران المحركات أثناء توقف المركبات واستخدام الحافلات في تنقل مجموعات الموظفين فضلا عن تحسين إدارة المركبات
توفير خدمات نقل مكوكية يومية ٦ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٣٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم، من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم في منطقة البعثة	نعم توفير خدمات نقل مكوكية يومية خمسة أيام أسبوعيا لما متوسطه ٢٧٦ من موظفي الأمم المتحدة ويعزى الانخفاض في عدد الموظفين إلى انخفاض إجمالي معدل شغل الوظائف وتحقق التخفيض إلى ٥ أيام عن طريق توفير خدمات سيارات الأجرة الإضافية حسب الحاجة في عطلة نهاية الأسبوع بدلا من توفير خدمات نقل مكوكية للموظفين القلائل خلال عطلة نهاية الأسبوع

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وقدمت خدمات سيارات أجرة إضافية إلى ما متوسطه ٢١٦ موظف دعم بعد ساعات العمل وفي عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية	تنظيم حملة سنوية لتوعية السائقين بالسلامة على الطرق، لفائدة جميع أفراد البعثة المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة النقل الجوي
أجريت الحملة السنوية لتوعية السائقين بالسلامة على الطرق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	نعم
تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الأجنحة علما بأنه لم يتم الاحتفاظ إلا بطائرة واحدة منهما خلال الشهر الأول من الفترة المشمولة بهذا التقرير.	نعم تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الأجنحة و ٤ طائرات ذات أجنحة دوارة في منطقة البعثة في مطار ديلي، مما يشمل خدمات الإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي
ويعزى الانخفاض في عدد الطائرات الثابتة الجناحين إلى إفلاس شركة النقل التي توفر الطائرتين الثابتتين الأجنحة وأعقب ذلك إنهاء الاتفاق الطويل الأجل لاستئجار الرحلات الجوية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١	نعم
وفي وقت لاحق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبقى البعثة على طائرة ثابتة الجناحين من طراز HS-125 على أساس الإعارة المؤقتة للاستعاضة عن الطائرة الأخرى من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم في وقت لاحق على طائرة ثابتة الجناحين من طراز B-1900 D نُقلت من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	نعم
جرى تشغيل وصيانة ٤ طائرات ذات أجنحة دوارة في منطقة البعثة في مطار ديلي، مما يشمل خدمات البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي	نعم

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
جرى تزويد العمليات الجوية بما قدره ١,٠٥ مليون لتر من وقود الطائرات	تزويد العمليات الجوية بما قدره ١,٣٩ مليون لتر من وقود الطائرات
يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى انخفاض حجم العمليات الجوية عما هو مدرج في الميزانية. فقد تم القيام بـ ٣١٢,٤٧ ساعة طيران باستخدام الطائرات الثابتة الجناحين مقارنة بعدد الساعات المدرج في الميزانية وقدره ٨٣٠ ساعة، وتم القيام بـ ٤١٦,٤٢ ساعة طيران باستخدام الطائرات ذات الأجنحة الدوارة مقابل عدد الساعات المدرج في الميزانية البالغ ١٥٥٠ ساعة. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات المقبلة بعدد ساعات الطيران إلى تقليص أسطول الطائرات ذات الأجنحة الثابتة وقرار الحكومة بتأجيل الانتخابات البرلمانية من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، مما أدى إلى خفض الأنشطة المرتبطة بدعم الطيران خلال الفترة المشمولة بالتقرير	

الاتصالات

دعم وصيانة محور اتصالات محطة أرضية ساتلية واحدة في ديلي لها روابط ساتلية مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٣ موقعا نائيا داخل منطقة البعثة و ٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	نعم	دعم وصيانة شبكة تتألف من محور اتصالات محطة أرضية ساتلية في ديلي لها روابط ساتلية مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٣ موقعا نائيا داخل منطقة البعثة و ٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة لتوفير الاتصالات الصوتية وعبر الفاكس، وعن طريق نقل البيانات، والتداول بالفيديو
تم دعم وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسلة والمستقبلة ذات التردد العالي جدا والتردد العالي، المكونة من ٨٦ جهازا لإعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا، و ١٠٦ محطات قاعدية	نعم	دعم وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسلة والمستقبلة ذات التردد العالي جدا والتردد العالي (HF)، المكونة تقريبا مما يلي: ٨٦ جهازا لإعادة الإرسال ذات تردد عال

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
للتردد العالي جدا، و ٦٧ محطة قاعدية للتردد العالي، وأجهزة متنقلة للاتصالات اللاسلكية، منها ١٣٧ ذات التردد العالي جدا و ٤٤٥ ذات التردد العالي، وأجهزة لاسلكية يدوية	جدا، و ١٠٦ محطات قاعدية للتردد العالي جدا و ٦٧ محطة قاعدية للتردد العالي، وأجهزة متنقلة للاتصالات اللاسلكية منها ١٣٧ ذات التردد العالي جدا و ٤٤٥ ذات التردد العالي، وأجهزة لاسلكية يدوية
تم دعم وصيانة شبكة هاتفية تشمل ١٩٥٨ خطا هاتفيا. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى توفير ٢٤ موقعا إضافيا مستضيفا لمكاتب انتخابية، دعما للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في عام ٢٠١٢	دعم وصيانة شبكة هاتفية قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية آليا في مختلف أنحاء منطقة البعثة، تشمل نحو ١٥٠٠ خط هاتفى فرعي
تم دعم وصيانة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متنقلة قابلة للنشر	دعم وصيانة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متنقلة قابلة للنشر
تم دعم وصيانة مرفق إنتاج إذاعي واحد	دعم وصيانة مرفق إنتاج إذاعي واحد تكنولوجيا المعلومات
تم دعم صيانة ٥ شبكات محلية/واسعة و ٦١ خادوما و ١٨٦٩ حاسوبا منضديا و ٥٧٢ حاسوبا حجريا و ٣٣٧ طابعة و ٩٥ وحدة متعددة الأغراض وماسحة ضوئية ويعزى انخفاض الاحتياجات من الخوادم إلى استعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي	دعم وصيانة شبكات حاسوبية محلية وواسعة، و ٨٤ خادوما، و ٦٣٧ حاسوبا منضديا، و ٥١١ حاسوبا حجريا، و ٣٣٧ طابعة، و ٩٥ جهاز إرسال رقمي وماسحة ضوئية، موزعة على مواقع في منطقة البعثة، ومتراطة فيما بينها وقادرة على الوصول إلى الشبكة الواسعة للأمم المتحدة وشبكة الإنترنت
تم دعم وصيانة ٥ شبكات لاسلكية	دعم وصيانة ٥ شبكات لاسلكية
تم دعم وصيانة نطاق واحد يضم ٢٦٨٣ من حسابات المستخدمين و ٢٦٨٣ من حسابات البريد الإلكتروني. أما الحسابات الإضافية، فقد أنشئت لصالح الأفرقة المعنية بالانتخابات	دعم وصيانة نطاق واحد من نطاقات الإنترنت يتضمن نحو ٢٥٠٠ من حسابات المستخدمين و ٢٥٠٠ من حسابات مستخدمي البريد الإلكتروني

الخدمات الطبية

سعيًا إلى تقديم الرعاية الطبية الأولية إلى جميع موظفي الأمم المتحدة، تم تشغيل مرفق طبي من المستوى الأول الممتاز في ديلي، و ٨ مستوصفات في ديلي والمناطق، كما كان مقررا	نعم	تشغيل وصيانة مرفق طبي معزز (من المستوى الأول الممتاز) في موقع واحد، و ٨ مستوصفات في ٥ مواقع (٤ مستوصفات في مناطق سواي ومالينا وباوكاو وأويكوسي، ومستوصف في ديلي، و ٣ مستوصفات لوحدات الشرطة المشكّلة) لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي سائر وكالات الأمم المتحدة
أُخذت ترتيبات الإجلاء براً وجواً في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ على صعيد البعثة، لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، من المقاطعات إلى ديلي ومن ديلي إلى المرافق الطبية من المستوى الثالث في داروين	نعم	مواصلة ترتيبات الإجلاء براً وجواً على صعيد البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الثالث في موقعين
تم تشغيل وصيانة مركز واحد لتقديم خدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري في ديلي و ٧ مرافق فحص متنقلة في المناطق. وتم تيسير إجراء ١٣٦ دورة لتوفير خدمات الفحص. وإضافة إلى ذلك، نُظمت حملتان بهدف زيادة عدد الموظفين المستفيدين من خدمات المشورة والفحص المقدمة على أساس طوعي وسري	نعم	تشغيل وصيانة مرافق تقديم خدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة
نُفذ برنامج التوعية والتثقيف عبر تنظيم حملتين من حملات تقديم خدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري، وعرض ٧ أفلام، والمشاركة في اليوم العالمي للإيدز، وتنظيم ٣٥ دورة تدريبية واستفاد ١٨٨ ١ موظفاً (٢٧٢ منهم إناث و ٩١٦ ذكور) من الدورة التدريبية والتعريفية الإلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحضر ٧١ موظفاً دورات تدريبية إضافية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نعم	وضع برنامج لتوعية جميع أفراد البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
خدمات الأمن	
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها	نعم جرى تفتيش كل أماكن المكاتب الخاصة بالبعثة للتأكد من امتثالها لمعايير العمل الأمنية الدنيا وخصص لها حراس أمن متعاقد معهم وبلغ عدد أماكن المكاتب المحروسة ٢٠ مكتبا، بما ٨٨ نقطة حراسة
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى	نعم تم توفير الحماية المباشرة لرئيس البعثة وزاتريها والشخصيات المرموقة، وقدمت خدمات الاتصال الأمني لنائب الممثل الخاص للأمين العام
إجراء تقييم أمني للمواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء استقصاءات لأمن المواقع السكنية في جميع أماكن الإقامة التي يُطلب القيام بذلك فيها	نعم كانت جميع أماكن الإقامة المستقلة ممثلة لمعايير العمل الأمنية الدنيا الخاصة بأماكن الإقامة
توفير تدريب أمني توجيهي وتدريب أولية/عملية على مكافحة الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد	نعم نُظّم ٧٥ تدريبياً أمنياً توجيهاً و ١٧ دورة تدريبية أولية في مجال مكافحة الحرائق لصالح جميع الموظفين الوافدين حديثاً إلى البعثة
مراقبة الحركة	
تمركز ٤٩٠ فرداً من وحدات الشرطة المُشكّلة المأذون بهم، و ٣٤ مراقبا عسكرياً؛ و ٧٩٠ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم تمركز ٤٨٩ فرداً من وحدات الشرطة المُشكّلة المأذون بهم و ٣٣ مراقبا عسكرياً و ٧٢١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
تحويلات الأفراد والبضائع داخل منطقة البعثة	نعم تحرك ٣٧٨ ١٧ من الأفراد جواً ونقل ١٧١ ١٧٤ كيلوغراماً من البضائع جواً وبحراً وبراً داخل منطقة البعثة

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)=(١)-(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)/(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	١ ٦٧٠,٣	١ ٦٥١,٢	١٩,١	١,١
الوحدات العسكرية	-	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة وحدات الشرطة المشكّلة	٣٨ ٤٩٩,٦	٣٣ ٨٦٩,٣	٤ ٦٣٠,٣	١٢,٠
	١٥ ٦٧٩,٥	١٥ ٥٣٤,٧	١٤٤,٨	٠,٩
المجموع الفرعي	٥٥ ٨٤٩,٤	٥١ ٠٥٥,٢	٤ ٧٩٤,٢	٨,٦
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٦٨ ٢٦٢,٦	٧٤ ١٧٥,٤	(٥ ٩١٢,٨)	(٨,٧)
الموظفون الوطنيون	٩ ٨٩٩,٠	١١ ٥٧١,٥	(١ ٦٧٢,٥)	(١٦,٩)
متطوعو الأمم المتحدة	١٠ ٢٦٢,٤	١٢ ٠٨٥,٤	(١ ٨٢٣,٠)	(١٧,٨)
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٨٣٨,١	٨٢١,٦	١ ٠١٦,٥	٥٥,٣
المجموع الفرعي	٩٠ ٢٦٢,١	٩٨ ٦٥٣,٩	(٨ ٣٩١,٨)	(٩,٣)
التكاليف التشغيلية				
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٣٨٣,٣	٣٣٨,٩	٤٤,٤	١١,٦
السفر في مهام رسمية	٤ ٨٠٣,٧	٣ ٣٣٠,٥	١ ٤٧٣,٢	٣٠,٧
المرافق والهياكل الأساسية	١١ ٤٠٢,٨	١٠ ٥٨٦,٣	٨١٦,٥	٧,٢
النقل البري	٢ ١٧٨,٨	٢ ٦٢١,٩	(٤٤٣,١)	(٢٠,٣)
النقل الجوي	٢٠ ٤٥٢,٤	١٦ ٨٤٠,٧	٣ ٦١١,٧	١٧,٧
النقل البحري	-	-	-	-
الاتصالات	٤ ١٠٥,٢	٣ ٢٧٧,٧	٨٢٧,٥	٢٠,٢
تكنولوجيا المعلومات	٢ ٧٣٢,٦	٢ ٤٢٣,٣	٣٠٩,٣	١١,٣
الخدمات الطبية	١ ٠٨١,١	٨٩٢,٩	١٨٨,٢	١٧,٤
المعدات الخاصة	٢٣٣,٢	٢٣٦,٠	(٢,٨)	(١,٢)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)-(١)=(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٥٩٢,٩	٢ ٠٦٢,٩	٥٣٠,٠	٢٠,٤
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٤٩ ٩٦٦,٠	٤٢ ٦١١,١	٧ ٣٥٤,٩	١٤,٧
إجمالي الاحتياجات	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٩٢ ٣٢٠,٢	٣ ٧٥٧,٣	١,٩
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ١٧٤,٠	٩ ٠٠٥,٦	١٦٨,٤	١,٨
صافي الاحتياجات	١٨٦ ٩٠٣,٥	١٨٣ ٣١٤,٦	٣ ٥٨٨,٩	١,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٩٢ ٣٢٠,٢	٣ ٧٥٧,٣	١,٩

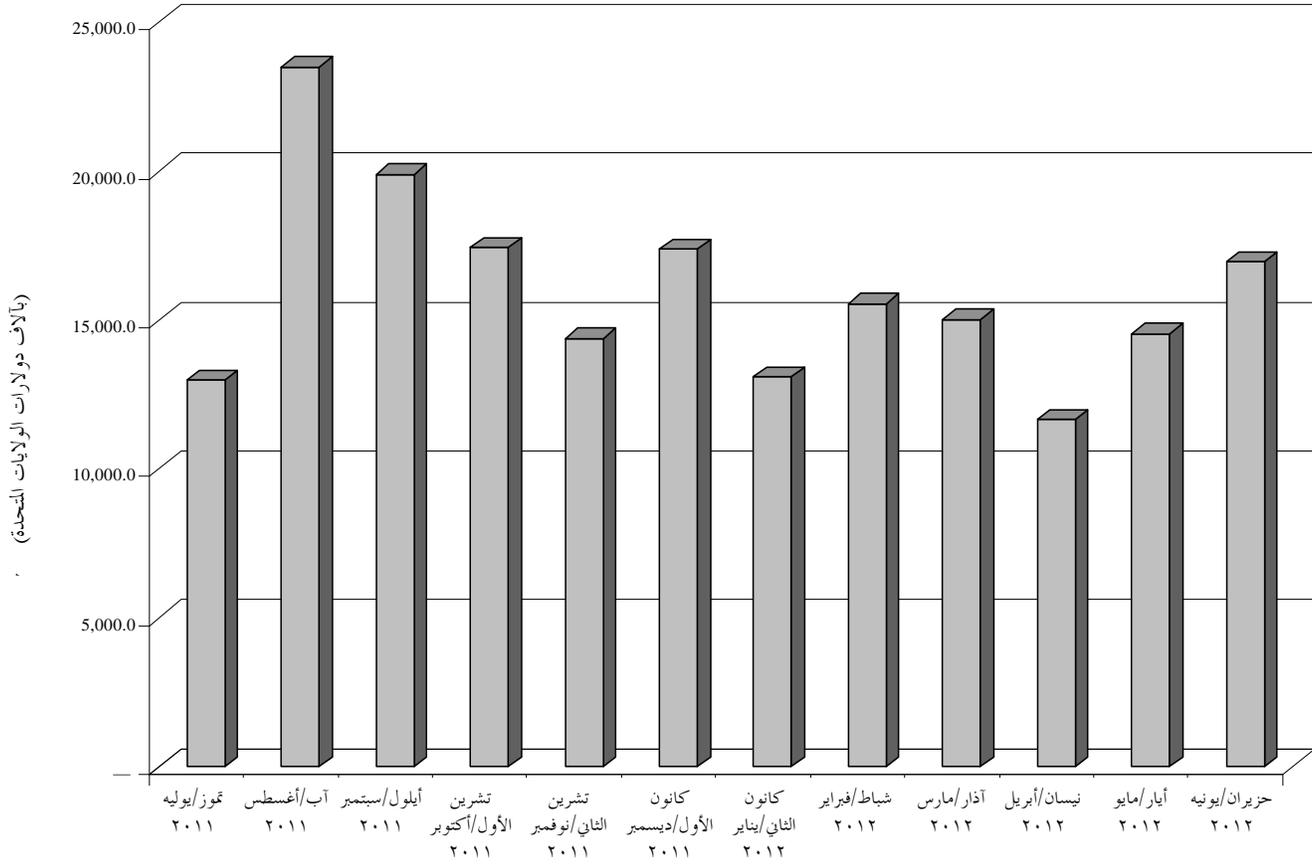
باء - موجز المعلومات المتعلقة بإعادة توزيع الاعتمادات بين الفئات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥٥ ٨٥٠	(٣ ١٨٨)	٥٢ ٦٦٢
ثانيا - الموظفون المدنيون	٩٠ ٢٦٢	٩ ٤٤٨	٩٩ ٧١٠
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٤٩ ٩٦٦	(٦ ٢٦٠)	٤٣ ٧٠٦
المجموع	١٩٦ ٠٧٨	-	١٩٦ ٠٧٨
النسبة المئوية للاعتمادات المعاد توزيعها إلى مجموع الاعتمادات			٤,٨

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توزيع مبالغ من فئتي الإنفاق المتصلتين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والتكاليف التشغيلية، لاستيعاب ما يلي: (أ) الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين نظرا لانخفاض معدل الشواغر عما كان مدرجا في الميزانية وارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل؛ و (ب) الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الوطنيين نظرا لبدء العمل بجدول المرتبات المنقح وتنفيذ عملية تصنيف الوظائف.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٤٢ - خلال فترة الأداء، اتصلت زيادة النفقات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالالتزامات الناشئة عن استئجار الطائرات وتشغيلها، وعن رد تكاليف قوات الشرطة للحكومات المساهمة بقوات الشرطة المشكلة، وبالمعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي، وعقود الصيانة وحصص الإعاشة والوقود.

دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٢٥١,٧	إيرادات الفوائد
١٩٢,٦	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تسويات الفترات السابقة
١ ٦٢٤,٧	إلغاء التزامات الفترات السابقة
٢ ٠٦٩,٠	المجموع

هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
-	المراقبون العسكريون
-	الوحدات العسكرية
٤ ٢٠١,٤	وحدات الشرطة المشكّلة
٤ ٢٠١,٤	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
١ ٠٣٣,٠	المرافق والهياكل الأساسية
٤٥٣,٦	الاتصالات
١٦٠,٥	الخدمات الطبية
٢٣٦,٠	المعدات الخاصة
١ ٨٨٣,١	المجموع الفرعي
٥ ٠٨٤,٥	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	بدء تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل ظروف التشغيل المكثفة	صفر	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٤,٥-٠,٥		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٥ ١٩١,٧	اتفاق مركز البعثة ^(أ)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٥ ١٩١,٧	المجموع

(أ) يعكس قيمة الإيجار السنوي للمباني الحكومية التي تشغلها البعثة في المقاطعات الثلاثة عشرة في تيمور - ليشتي.

رابعا - تحليل الفروق

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٢	٤ ٦٣٠,٣	شرطة الأمم المتحدة

٤٣ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى معدل الشواغر البالغ ٨,٧ في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة نظرا لجدول الدوران المتفق عليه بين البلدان المساهمة بقوات شرطة وإدارة عمليات حفظ السلام، مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية البالغ صفر في المائة. وإضافةً إلى ذلك، انخفضت تكاليف السفر المتعلقة بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نظرا لزيادة عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم من بلدان كانت تذاكر السفر فيها أقل تكلفة، واستخدام وحدات الشرطة المشكّلة للرحلات الجوية المستأجرة على أساس توافر الأماكن. وإضافةً إلى ذلك، لم ترد أي مطالبات بالتعويض عن الوفاة والعجز.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٠,٩	١٤٤,٨	وحدات الشرطة المشكّلة

٤٤ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض نفقات المعدات المملوكة لقوات الشرطة المشكّلة إذ أن بعض المعدات التي تم نشرها لم تكن صالحة تماما للاستخدام؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات من المياه المعبأة نظرا لاستخدام معدات تنقية المياه المملوكة لإحدى وحدات الشرطة المشكّلة. وقابلت جزئيا الانخفاض في الاحتياجات زيادةً في تكاليف سفر أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن عما كان

مدرجا في الميزانية نظرا لاستخدام الرحلات الجوية المستأجرة لنقل القوات والأسلحة والذخائر بسبب تعذر استخدام الرحلات الجوية التجارية لذلك الغرض.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٨,٧)	(٥ ٩١٢,٨)	

٤٥ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى متوسط معدل الشواغر الفعلي البالغ ٩,٧ في المائة مقارنة بمتوسط المعدل المدرج في الميزانية، البالغ ١٥ في المائة، وارتفاع مضاعف تسوية المقر من ٤٥,٥ في المائة المدرج في الميزانية إلى متوسط المضاعف الفعلي البالغ ٥٤,٥ في المائة. وقابل إجمالي الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض في تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الناشئ عن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٦، بتخفيض معدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بنسبة ١٥ في المائة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٦,٩)	(١ ٦٧٢,٥)	

٤٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) رفع رتب وظائف ٢٤٥ موظفا وطنيا نتيجة لعملية تصنيف الوظائف التي وضعت صيغتها النهائية في فترة الستين ٢٠١١/٢٠١٠ عقب الانتهاء من وضع الميزانية؛ و (ب) زيادة في مرتبات الموظفين الفنيين الوطنيين بنسبة ٢,١ في المائة ومرتبات موظفي فئة الخدمات العامة بنسبة ٢,٧ في المائة التي بدأ تطبيقها اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١١، والتي أقرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ و (ج) الزيادة في التكاليف العامة الفعلية للموظفين نظرا لزيادة النفقات المتعلقة ببدايات الإعالة والاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية والتأمين الطبي.

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,٨)	(١ ٨٢٣,١)	

٤٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ما يلي: (أ) احتياجات إضافية تتعلق بـ ٦٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة لتقديم الدعم للانتخابات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى

٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ و (ب) تكاليف توفير الأمن في أماكن إقامة متطوعي الأمم المتحدة المسجلة تحت هذه الفئة من فئات الإنفاق بينما رُصدت اعتمادات في الميزانية لخدمات الأمن تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٥٥,٣	١٠١٦,٥	المساعدة المؤقتة العامة

٤٨ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى (أ) معدل شواغر فعلي بلغ ٤٣ في المائة مقارنة بمعدل ١٥ في المائة المدرج في الميزانية بالنسبة للوظائف الدولية الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ومعدل شواغر فعلي بلغ ٧٠ في المائة مقارنة بمعدل ١١ في المائة المدرج في الميزانية بالنسبة للوظائف الوطنية الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ و (ب) تسجيل تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين والدوليين الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تحت بند مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين بينما كانت قد رُصدت الاعتمادات لذلك في الميزانية في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١١,٦	٤٤,٦	الخبراء الاستشاريون

٤٩ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى الاستعانة بالقدرات الداخلية لإجراء الدورات التدريبية بدلا من التعاقد مع خبراء استشاريين خارجيين في مجال التدريب، حسبما كان مقرراً.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٠,٧	١٤٧٣,٢	السفر في مهام رسمية

٥٠ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى الاستعانة بقدرات التدريب الداخلية لتوفير التدريب مقارنة بالدورات التدريبية الخارجية المدرجة في الميزانية، والاستفادة من

الإمكانات التدريبية داخل المنطقة التي تنطوي على تكاليف سفر أدنى، والرصد الدقيق للسفر خارج منطقة البعثة في مهام رسمية لأغراض غير تدريبية.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
٧,٢	٨١٦,٥	

٥١ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) انخفاض في التكاليف الفعلية لخدمات الصيانة نظرا للتعاقد، كلما اقتضى الأمر ذلك، على خدمات التنظيف، وتصريف الفضلات، وتشذيب الأعشاب، مقارنة بتكاليف العقود الثابتة المدرجة في الميزانية؛ و (ب) انخفاض في أسعار الاستئجار الناجم عن نقل مكتب داروين؛ و (ج) انخفاض في نفقات لوازم الصيانة الناجم عن انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتعديلات والتجديدات في مباني مقر البعثة ومركز الدعم الإقليمي؛ و (د) تكاليف توفير الأمن في أماكن إقامة الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة، التي أُدرجت في الميزانية كخدمات أمن لكنها سُجلت تحت بند الموظفين المدنيين؛ و (هـ) انخفاض في تكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية عما كان مدرجا في الميزانية نتيجة تحسّن إدارة المخزون ومراقبته. والانخفاض في النفقات قابله جزئيا ما يلي: (أ) زيادة في تكاليف الوقود (أدرج في الميزانية سعر ٠,٨٢ دولار للتر مقارنة بمتوسط التكلفة الفعلية البالغ ١,٠٣ دولار للتر)؛ و (ب) زيادة في تكاليف قطع غيار المولدات الكهربائية لأسباب من بينها الاحتياجات من المولدات الكهربائية الاحتياطية نظرا لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

الفرق		النقل البري
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٢٠,٣)	(٤٤٣,١)	

٥٢ - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) زيادة في تكاليف الوقود (أدرج في الميزانية سعر ٠,٨٢ دولار للتر مقارنة بمتوسط التكلفة الفعلية البالغ ١,٠٣ دولار للتر)؛ و (ب) الاحتياج إلى قطع غيار إضافية لدعم أعمال صيانة أسطول المركبات داخليا. وقابل الزيادة في الإنفاق ما يلي: (أ) عدم وجود احتياجات تتعلق باستئجار المعدات الهندسية؛ و (ب) انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بأعمال إصلاح هياكل المركبات الثقيلة.

الفرق		النقل الجوي
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٧	٣ ٦١١,٧	

٥٣ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) عدم تكبد تكاليف إبرام عقود لنقل ٣ طائرات هليكوبتر إلى منطقة البعثة وإعادةها منها وطلاتها، وهي تكاليف لم يتم تكبدها نتيجة تجديد عقود شركات النقل الجاري التعامل معها؛ و (ب) تغيير تشكيلة أسطول الطائرات الثابتة الجناحين عقب إنهاء عقد يتعلق بطائرتين في تموز/يوليه ٢٠١١، واستبدال طائرة واحدة عن طريق ترتيبات مع بعثات أخرى.

الفرق		الاتصالات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٠,٢	٨٢٧,٥	

٥٤ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) إلغاء عمليات شراء المحطات القاعدية اللاسلكية والأجهزة اللاسلكية المحمولة ومحطات إعادة الإرسال، التي نقلت من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وانخفاض في الأسعار السوقية للهواتف المحمولة؛ و (ب) انخفاض في حجم الاتصالات الساتلية الذي نجم عنه انخفاض في رسوم استئجار الأجهزة المرسله المحابرة عما كان مدرجا في الميزانية؛ و (ج) تأخر نشر ومغادرة الموظفين التعاقديين الدوليين لتقديم خدمات دعم الاتصالات، ونظرا لاستفادة ١٦ موظفا تعاقديا من استحقاقات الإجازة الخاصة بهم مقارنة بعددهم البالغ ٣٠ موظفا كما كان مقررا؛ و (د) نقل قطع الغيار من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي كان من المقرر اقتناؤها؛ و (هـ) انخفاض في الاحتياجات من خدمات الإعلام.

الفرق		تكنولوجيا المعلومات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١١,٣	٣٠٩,٣	

٥٥ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) مغادرة ٦ موظفين تعاقديين مقارنة بعدد المتعاقدين المدرج في الميزانية البالغ ١٥ متعاقدا واستفادة عدد أقل من الموظفين التعاقديين من استحقاقات الإجازة الخاصة بهم؛ و (ب) انخفاض في عدد الحواسيب المنضدية

والحجرية قيد الاستعمال الفعلي عن عددها المدرج في الميزانية، مما أدى إلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتراخيص البرامجيات المتكاملة.

الفرق		الخدمات الطبية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٤	١٨٨,٢	

٥٦ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى انخفاض في استهلاك اللوازم الطبية نتيجة انخفاض العدد الفعلي للمعالين الذين يتطلبون خدمات طبية مقارنة بالتقديرات عقب تغيير مركز البعثة من مركز عمل دون اصطحاب الأسرة إلى مركز عمل باصطحاب الأسرة.

الفرق		اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٠,٤	٥٣٠,٠	

٥٧ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) عدم شراء المعدات، بما فيها معدات تعبئة البضائع الخطرة، ومُشذبات الأعشاب وآلات حث الضباب نظرا لعدم استبدال المعدات الموجودة؛ و (ب) انخفاض في الاحتياجات المتصلة بنشر الإعلانات في الصحف؛ و (ج) انخفاض رسوم التدريب نظرا للاستعانة بالقدرة الداخلية لإجراء الدورات التدريبية في إطار برنامج بناء القدرات الوطنية؛ و (د) انخفاض في تكاليف الشحن نظرا لتمديد عمليات تناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة كما كان مقررا بسبب تغيير موعد الانتخابات الوطنية.

خامسا - المركز المالي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

٥٨ - على النحو المبين في الجدول ١ أدناه، بلغت النقدية المتاحة في الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما قدره ٢٩ ٢٥١ ٨٠٠ دولار وبلغت النقدية اللازمة لتغطية مجموع الخصوم المسجلة في حسابات البعثة حتى التاريخ نفسه ما قدره ٣٨ ٨١١ ٩٠٠ دولار. وبناء على ذلك، بلغ صافي العجز النقدي للبعثة ٩ ٥٦٠ ١٠٠ دولار.

٥٩ - وكما هو مبين في الجدول ١ أيضا، بلغ مجموع الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ما قدره ٥ ٨٢٦ ٣٠٠ دولار

يشمل الرصيد الحر البالغ ٣ ٧٥٧ ٣٠٠ دولار وإيرادات أخرى قدرها ٢ ٠٦٩ ٠٠٠ دولار.

٦٠ - وبناء على ذلك، لن يسمح صافي العجز في النقدية البالغ ١٠٠ ٥٦٠ ٩ دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بسداد الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

الجدول ١

موجز المركز المالي في ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
٢٩ ٢٥١,٨	أولا - الأصول النقدية
	ثانيا - الاحتياجات من النقدية (الخصوم):
٧ ٤٩٥,٨	الاشتراكات أو المدفوعات المقبوضة سلفا
٥ ٠٣١,٩	الحسابات المستحقة الدفع للدول الأعضاء
٢٤ ٥٧٠,٤	الالتزامات غير المصفاة، بما فيها التزامات الفترات السابقة
١ ٧١٣,٨	أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة الدفع وخصوم أخرى
٣٨ ٨١١,٩	المجموع الفرعي
(٩ ٥٦٠,١)	ثالثا - صافي النقدية المتاحة (أولا ناقصا ثانيا)
	رابعا - الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢
٣ ٧٥٧,٣	(أ) الرصيد الحر
	(ب) إيرادات أخرى:
٢٥١,٧	إيرادات الفوائد
١٩٢,٦	إيرادات أخرى/متنوعة
١ ٦٢٤,٧	إلغاء التزامات الفترات السابقة
٢ ٠٦٩,٠	المجموع الفرعي، إيرادات أخرى
٥ ٨٢٦,٣	مجموع الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء من الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (أ زائدا ب)
(١٥ ٣٨٦,٤)	خامسا - العجز في النقدية (ثالثا ناقصا رابعا)

٦١ - في ضوء مركز النقدية للبعثة والالتزام غير المسدد البالغ ٩٠٠ ٨١١ ٣٨ دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفي ضوء انتهاء ولاية البعثة المتوقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رهنا بقرار مجلس الأمن، يوصى بأن يُوجَل البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر والإيرادات الأخرى البالغ إجماليها ٣٠٠ ٨٢٦ ٥ دولار إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والستين.

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٢ - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي:

(أ) أن تحيط علما بالرصيد الإجمالي البالغ ٣٠٠ ٨٢٦ ٥ دولار الذي يشمل الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٧٥٧ ٣ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ البالغة ٢٠٦٩ ٠٠٠ دولار المتأتية من إيرادات الفوائد (٧٠٠ ٢٥١ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (٦٠٠ ١٩٢ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٧٠٠ ٦٢٤ ١ دولار)؛

(ب) أن ترجى إلى دورتها الثامنة والستين البت في كيفية التصرف في مبلغ ٣٠٠ ٨٢٦ ٥ دولار المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.